الأمم المتحدة

A/64/PV.104

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون
الجلسة العامة **١٠٤**
الجمعة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ١١٤ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع قرار (A/64/L.56)

الرئيس: يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشة بشأن البند ١١٤ من جدول الأعمال بصورة مشتركة مع البنود ٤٨ و ١٢٠ و ١٢١ من جدول الأعمال، وذلك في جلستها العامة السابعة والأربعين المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. كما يذكر الأعضاء أن الجمعية اتخذت في إطار هذا البند، وبصورة مشتركة مع البند ٤٨ والبندين الفرعيين (ب) و (و) من البند ٥٣ من جدول الأعمال، المقرر ٥٥٥/٦٤، في جلستها العامة الثانية والثمانين، المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، والقرار ٢٦٥/٦٤، في جلستها العامة الثالثة والثمانين، المعقودة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٠.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن استرعي انتباه الجمعية إلى التصويبات التالية التي أدخلت على مشروع القرار A/64/L.56.

يصبح نص الفقرة ١٤ كما يلي:

”تشدد على مبدأ الملكية الوطنية والقيادة الوطنية، وتدعم مبادرة بعض الدول لاستخدام وثائق البرامج القطرية المشتركة، على أساس طوعي، فضلا عن قرار البلدان التي ترغب في مواصلة استخدام الأطر والعمليات القائمة للبرمجة على المستوى القطري“.

ويصبح نص الفقرة ١٦ كما يلي:

”تدعو هذه الدول إلى تقديم وثيقة للبرنامج القطري المشترك على أساس طوعي لإعدادها بما يتفق مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيثما وجد، وأن تعرض في البرنامج القطري المشترك الإجراءات الحاسمة التي ستتخذ

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

لتحقيق النتائج المتفق عليها بالموارد المتاحة أو الإرشادية، فضلا عن الإجراءات اللازمة لضمان اتساق المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، مع إرفاق وصف موجز لما اتفق عليه من نتائج وموارد إرشادية لوكالات الأمم المتحدة المعنية''.

ويصبح نص الفقرة ٤٩ كما يلي:

''تقرر أن تنشئ، بموجب هذا القرار، ككيان مركب، كياناً للأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يعرف باسم كيان الأمم المتحدة للمرأة، بأن تجمع وتحول إلى هذا الكيان جميع الولايات والمهام الحالية لمكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وشعبة النهوض بالمرأة بالأمانة العامة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، للعمل كأمانة وكذلك للاضطلاع بالأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري وبدء العمل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١''.

ويصبح نص الفقرة ٩٠ كما يلي:

''تقرر أن تستعرض عمل الكيان المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في دورتها الثامنة والستين، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين''.

(تكلم بالعربية)

وفيما يتصل بمشروع القرار A/64/L.56، أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد شعبان (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/64/L.56، المعنون ''الاتساق على نطاق المنظومة''، أود أن أسجل البيان التالي عن الآثار المالية نيابة عن الأمين العام، وذلك وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب أحكام الفقرات ٧٦، ٧٧ و ٨٥ من منطوق مشروع القرار، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يوافي الجمعية العامة، خلال الجزء الرئيسي من دورتها الخامسة والستين، بتقرير يتضمن اقتراحا منقحا باستخدام موارد الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لتمويل وظائف الدعم المعياري المنوطة بالكيان الجديد لكي توافق عليه، وفقا لجميع القواعد والإجراءات ذات الصلة في الأمم المتحدة؛ ويشمل ذلك خريطة تنظيمية مفصلة للكيان وخيارات الترتيبات الإدارية للميزانية العادية للكيان.

كما يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يعين وكيل الأمين العام في بداية الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة من أجل الإشراف على الترتيبات الانتقالية للكيان قبل تفعيله، ويقرر أن تمول وظيفة وكيل الأمين العام من أموال المساعدة المؤقتة الموجودة في انتظار تقديم التقرير عن الميزانية العادية المنقحة المطلوب تقديمه إلى الجمعية في دورتها الخامسة والستين.

كما يطلب مشروع القرار إلى وكيل الأمين العام أن يقدم إلى المجلس التنفيذي تقريرا يشمل الخريطة التنظيمية المشار إليها في الفقرة ٧٦، إلى جانب مشروع منقح لخطة ومقترح استراتيجيين لاستخدام التبرعات لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

وبناء على الطلب الوارد في مشروع القرار، فإن الأمين العام، بالتشاور مع جميع الكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة، سيقدم خلال الجزء الرئيسي من الدورة الخامسة

والستين للجمعية العامة، الاقتراحات المنقحة بشأن استخدام موارد الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لتمويل وظائف الدعم المعياري المنوطة بالكيان الجديد، بما في ذلك خريطة تنظيمية مفصلة للكيان وخيارات الترتيبات الإدارية للميزانية العادية للكيان.

وفي ذلك السياق، من المتوقع أن تشمل الاقتراحات التي قدمها الأمين العام التغييرات البرنامجية والاحتياجات من الموارد المطلوبة لتنفيذها. وبالتالي، فإن أي آثار مترتبة في الميزانية البرنامجية سيتم النظر فيها أثناء نظر الجمعية العامة في الاقتراحات وإقرارها لاحقا.

وجريا على الممارسة المتبعة، ستتضمن اقتراحات الأمين العام أيضا معلومات موجزة عن الموارد الطوعية – أي الخارجة عن الميزانية – للكيان المركب الجديد. ولكفالة تطابق هذه المعلومات، بما في ذلك خريطة تنظيمية مفصلة للكيان، مع المعلومات المطلوب تقديمها إلى المجلس التنفيذي، فإن الأمين العام سيعتمد في ذلك الصدد على نتائج الترتيبات الانتقالية.

وعلى نفس المنوال، وفي حالة اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار، فإن تفاصيل التغييرات البرنامجية والاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ سيقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من الدورة الخامسة والستين في سياق التقرير عن الاقتراح المنقح باستخدام موارد الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ المطلوب تقديمه في مشروع القرار الحالي.

الرئيس: تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/64/L.56، المعنون ”الاتساق على نطاق المنظومة“، بصيغته المصوبة شفويا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/64/L.56، بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار *A/64/L.56*، بصيغته المصوبة شفويا، (القرار ٦٤/٢٨٩).

الرئيس: نجتمع هنا اليوم لكي ننظر في مشروع القرار المعتمد للتو، المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة. إن قوة الأمم المتحدة تتجسد في صدق نوايا أعضائها والتزامهم. والقرار الذي اتخذناه للتو بشأن الاتساق على نطاق المنظومة دليل على تفاني الدول الأعضاء والأمانة العامة، وبذلهما الجهود المتضافرة من أجل النهوض معا بمنظمة أكثر قوة وفعالية.

ونواحي القصور التي تعتري منظمتنا لا تخفى على أحد: فأنشطتها التنفيذية مفككة وباهظة التكاليف، بالإضافة إلى اتسامها بالازدواجية في بعض الأحيان. وتحسين اتساق أنشطة الأمم المتحدة وفعاليتها في مجال توفير الخدمات التي تضطلع بها أمر حيوي، وذلك إذا أريد للأمم المتحدة أن تظل في قلب النظام العالمي المتعدد الأطراف.

واليوم يوم هام بالنسبة لنا جميعا. فقد ظل الاتساق على نطاق المنظومة بندا محوريا في برنامج الإصلاح الذي تعتمده الجمعية العامة منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وكان ضمن أولوياتي، منذ بدء رئاستي للجمعية العامة، تيسير التوصل إلى اتفاق نهائي، بحلول شهر حزيران/يونيه من هذا العام، بشأن إنشاء الكيان الجديد المعني بالقضايا الجنسانية وسائر الجوانب المتعلقة بالاتساق على نطاق المنظومة.

ويسرني كل السرور أن يكون لدينا اليوم قرار من شأنه تعزيز أداء الأمم المتحدة لأنشطتها التنفيذية من خلال تحسين اتساق النظام التمويلي لهذه الأنشطة ومواءمة هيكل إدارتها. فالقرار يطلب، على سبيل المثال، أن تقوم وكالات الأمم المتحدة التي تدير صناديق استئمانية متعددة المانحين بتقديم تقارير سنوية عن إدارة تلك الصناديق بغرض تحسين

التكامل بينها. ويشمل إصلاح هيكل إدارة الأنشطة التنفيذية للمنظمة كذلك عقد اجتماعات تنسيقية غير رسمية مع الهيئات المكلفة بإدارتها لزيادة التنسيق في أعمال تلك الهيئات، إضافة إلى تعميم المعلومات عن جداول الأعمال التي تعتمدها هيئات إدارة أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، وعن برامج أعمالها وجداولها الزمنية من أجل تعزيز الاتساق في عمليات وضع جداول الأعمال وبرامج العمل على السواء.

ويسعى هذا القرار أيضا إلى إضفاء الطابع المؤسسي على جهودنا المشتركة لتمكين المرأة، وهي من أهم الأصول في عالمنا اليوم. وإنه لمن دواعي سروري أن يُنشأ بموجب هذا القرار كيان الأمم المتحدة للمرأة، باعتباره كيانا تابعا للأمم المتحدة يعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيجمع هذا الكيان، ويتولى أيضا، جميع الولايات والوظائف القائمة الموكلة إلى مكتب المستشارة الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وإلى شعبة النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وسيكون هيئة تنظيمية وتنفيذية في آن واحد، تقوم بمهام الأمانة وتضطلع بأنشطة تنفيذية، من قبيل توفير الإرشاد والدعم التقني، على الصعيد القطري. ومن الجوانب الهامة التي يشملها القرار أيضا تكليفه كيان الأمم المتحدة للمرأة بولاية إضافية تتمثل في التنسيق على صعيد منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني. إن الأمم المتحدة تتبوأ مكانة فريدة تهيئ لها الاضطلاع بدور ريادي في مجال النهوض بوضع المرأة، وإنني على ثقة من أهمية هذا القرار على طريق إحراز التقدم في هذا المجال الحيوي.

إن تعزيز الهيكل التنظيمي سيساعدنا بدون شك في تحسين عملنا، ولا سيما من حيث النتائج التي نحققها على أرض الواقع. بيد أن عملنا لا ينتهي عند هذا الحد. فبلوغ الامتياز في جهودنا الرامية إلى تقديم المعونة وتحقيق التنمية، وإحلال السلام العالمي، وحماية حقوق أشد سكان العالم ضعفا، يقتضي بحثا دائما وتحسينات مؤسسية مستمرة. وما نقوم به اليوم خطوة كبيرة لتحقيق ذلك.

وأود أن أشكر الميسرين، سعادة السيدة تينا إنتلمان، الممثلة الدائمة لإستونيا، وسعادة السيد غازي جمعة، الممثل الدائم لتونس، على ما بذلاه من جهود كبيرة خلال هذه العملية. واسمحوا لي أن أتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام، السيد بان كي - مون، ونائبة الأمين العام، السيدة آشا - روز ميغيرو، لما يقومان به من عمل هام دعما لهذه الجهود الإصلاحية متمنيا للجميع كل التوفيق.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالتهاني الحارة إلى الدول الأعضاء، التي اتخذت اليوم قرارا تاريخيا بشأن الاتساق على نطاق المنظومة وأنشأت كيان الأمم المتحدة للمرأة، وهو كيان مركب جديد تابع للأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إنه ليوم مشهود حقا.

وبجمع الدول الأعضاء بين الأجزاء الأربعة لمنظومة الأمم المتحدة المكرسة للمسائل المتعلقة بالمرأة، أوجدت صوتا أقوى من أجل المرأة والمساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي. وسيكون من الصعب الآن أن يتجاهل العالم التحديات التي تواجه النساء والفتيات، أو يتقاعس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة.

وقد جمعت الدول الأعضاء المسؤوليات عن وضع المعايير على الصعيد العالمي في كيان واحد للأمم المتحدة وزودته بالوسائل لتقديم الدعم التنفيذي للبلدان بغية تنفيذ تلك المعايير. وسيكون بمقدور منظومة الأمم المتحدة الآن أن

تزيد دعمها بصورة كبيرة للجهود الوطنية بغية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

أشكركم، سيدي الرئيس، على ما قمتم به من دور ريادي. كما أود أن أشكر الميسرين، السفيرة تينا إنتلمان، ممثلة إستونيا، والسفير غازي جمعة، ممثل تونس، على النتيجة الناجحة لمشاوراتهما الهامة. وأنا على يقين من أن جميع الدول الأعضاء ستتفق على أن المشاورات بشأن الاتساق على نطاق المنظومة قد أجريت بأكبر قدر من الشمولية والشفافية والفعالية. فلنعط لكل ذي حق حقه. فالسفيرة إنتلمان والسفير جمعة وطاقم موظفيهما أبدوا قدرا نموذجيا من الريادة والتفاني في هذه المهمة الصعبة.

أود أن أسجل رسميا تقديرنا الصادق.

وأنا ممتن أيضا للدول الأعضاء والممثلين الدائمين لاتخاذهم هذه الخطوة الأساسية لصالح نساء وفتيات العالم. أعلم أن مفاوضاتهم بشأن بعض المسائل كانت صعبة. وأقدر تقديرا بالغا الروح التوافقية التي تحلوا بها وأشيد بالجهود الكبيرة التي بذلها الممثلون الدائمون وخبراؤهم، الذين شاركوا بتفان في هذه العملية.

أود أيضا شكر سفير الهند هارديب سينغ بوري على تيسيره البارع لاجتماعات السفراء في المراحل الأخيرة للعملية، التي تمت خلالها معالجة بعض المساءل البالغة الأهمية المتعلقة بالكيان الجنساني. وأنا واثق أن جميع الأعضاء سيؤيدون إعرابي عن مدى امتناننا للميسرين السابقين للجولات السابقة لمشاورات الجمعية العامة بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، اللذين مهدا الطريق أمام هذا القرار التاريخي.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للدعم والتشجيع اللذين حظيت بهما جميع الوفود من قبل منظمات المجتمع الدولي. فقد عزز تصميمها الزخم اللازم لبلوغ هذه النتيجة التي طال انتظارها.

وأخيرا، والأهم من ذلك، أود اغتنام هذه الفرصة لأشكر الموظفين الممتازين لشعبة النهوض بالمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام للمسائل الجنسانية والنهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على الجهود الكبيرة التي بذلوها بشأن قضايا المرأة وعملهم في التحضير لإنشاء الكيان الجنساني الجديد.

تكمن قوة الأمم المتحدة في اتفاقاتها الحكومية الدولية المُبرمة وفي النساء والرجال الرائعين الذين يعملون من أجل تحقيق أهدافنا وقيمنا في جميع أنحاء العالم. وقد شهدنا الكثير من روح التعاون بين موظفي الكيانات الأربعة خلال الأشهر الأخيرة. ونحن نعتمد على ذلك، حيث أنها ستشرع الآن في الاضطلاع بمهمة تفعيل هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة. وسنعمل على تيسير العملية الانتقالية قدر الإمكان، مع مواصلة موظفي الكيانات الأربعة القائمة أداء مهامهم المعتادة.

والجمعية على علم بأن القرار الجديد ينشئ منصب وكيل الأمين العام لترؤس الكيان الجديد. وإني أعمل على تحديد المرشح الأنسب. وإلى أن يتم شغل المنصب، طلبت من وكيلة الأمين العام أشا روز ميغيرو الإشراف على العملية الانتقالية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكرها على قيادتها العملية التي أحرزت تقدما كبيرا.

وسيكون هذا القرار دائم الارتباط بإنشاء الكيان الجنساني الجديد، ولكن لا ينبغي لنا أن ننسى أن الدول الأعضاء قد اتخذت اليوم العديد من القرارات الهامة في مجالات أخرى من عملية الاتساق على نطاق المنظومة. في مجال التمويل، اتفقت الدول الأعضاء على إدراج نهج جديد

لتحديد الكتلة الحرجة للتمويل الأساسي للصناديق والبرامج. وبدلا من الاعتماد على المفاوضات الثنائية المخصصة لمعالجة الاحتياجات من الموارد، سيتم إنشاء علاقات أفضل بين الإسهامات الأساسية وكلفة الاضطلاع بالولايات الأساسية. وأعتقد أن نهج الكتلة الحرجة للتمويل يتيح رؤية جديدة وقوية لتحسين تمويل الأنشطة العملية كما وكيفا.

وقد أدركت الدول الأعضاء أيضا أنه غالبا ما لا يكون لصوت البلدان المستفيدة من البرامج صدى في هيئات الإدارة. يعالج القرار تلك المسألة الهامة بالتماسه من الدول الأعضاء أن تحدد السبيل الأمثل لتعزيز مشاركة واضعي السياسات الوطنيين في اجتماعات المجالس التنفيذية المعنية بالصناديق والبرامج، والجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. من شأن هذه التدابير أن تمكن البلدان المستفيدة من البرامج، وبخاصة أقلها نموا، من المشاركة في هيئات الإدارة على قدر أكبر من المساواة.

يبعث اعتماد هذا القرار المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة إشارة قوية بأن الدول الأعضاء مصممة على جعل عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر اتساقا، وفعالية وكفاءة. واتخذت الجمعية قرارا جريئا لتحسين قدرات الأمم المتحدة على دعم تقدم المرأة والرجل. وأشجع الجمعية على ضمان حسن تمويل الكيان الجنساني الجديد ليكون قادرا على الاضطلاع بمهامه. إني على دراية أن الدول الأعضاء تواجه قيودا متعلقة بالموارد جراء الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة. ولكنني على ثقة أن هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة ستتلقى الدعم اللازم من البلدان المانحة والشركاء الآخرين.

وقد رأى العضو الجديد في عائلة الأمم المتحدة النور اليوم. وإن دعم الجمعية السخي له أساسي ليتطور ويصبح الرائد الذي نحتاج إليه في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الرئيس: قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للموقف بعد اتخاذ القرار، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات الموقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد خطاب (مصر) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف كبير أحظى به أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الأعضاء الـ ١٣٥ في لجنة التنسيق المشتركة لمجموعة السبعة والسبعين والصين وحركة عدم الانحياز في هذا اليوم التاريخي، الذي أعلن فيه المجتمع الدولي عزمه على ضمان أن تتمتع المرأة، التي تمثل أكثر من نصف سكان المعمورة، بكامل حقوقها.

إن اتخاذ القرار ٢٨٩/٦٤، المعنون ''الاتساق على نطاق المنظومة''، يبين عزم الدول الأعضاء على الاستثمار في واحد من بين أثمن مواردها وهو المرأة. وإن إنشاء هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة إنجاز يتوج عملية تفاوض دامت خمس سنوات بذلنا خلالها قصارى جهدنا لاستيفاء التزاماتنا المشتركة على النحو المبين في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (القرار ١/٦٠). وفي ذلك الصدد، أود التشديد على ما سيلي فيما يتعلق بمختلف المجموعات.

أولا، فيما يخص الكيان المنشأ حديثا المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن اتخاذ هذا القرار يمثل خطوة عملاقة في مسار إصلاح الأمم المتحدة الطويل وواحدا من بين إنجازاتها الأكثر إثارة على مدى السنوات العشر الماضية. واليوم، عقب سنين من المفاوضات الصعبة والطويلة، نشهد إنشاء كيان جديد يعود لنساء العالم أجمع ستترأسه امرأة، لما فيه المصالح العليا لجميع النساء.

وشاركت لجنة التنسيق المشتركة، بتفويض من نساء ١٣٥ بلدا، بقيادة مصر واليمن، في سلسة مفاوضات طويلة وبناءة بعقول مستنيرة وقلوب منشرحة وبروح المرونة

والتسامح والتفاهم. وكنا قد عقدنا العزم على تحقيق هدفنا، ونجحنا معا في ذلك. واليوم هو معلم أساسي في جهودنا المشتركة.

اليوم أنشأنا هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة من أجل نسائنا ومن أجل جميع النساء، وهي هيئة عالمية قوية تعمل من خلال منظومة الأمم المتحدة، مصممة على مساعدة النساء على تحقيق أحلامهن ومعالجة التحديات التي تواجههن وعلى إلزام جميع أصحاب المصلحة والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي برمته بالعمل معاً على ترسيخ جهودهم الرامية إلى النهوض بجميع النساء وتمكينهن حتى يتمتعن بحقوقهن بالكامل والتساوي بدون أي نوع من أنواع التمييز. وتضع الهيئة المرأة على رأس جدول أعمالها الدولي، وتتعهد بدعمها لتعزيز القدرات الوطنية نحو النهوض بمركزها كما تلتزم بالوفاء بجميع حقوقها في النمو والقيادة والازدهار.

وإذ أدركت لجنة التنسيق المشتركة حاجتنا إلى نهج أكثر طابعاً عملياً لإحداث تغيير ملموس قبل آذار/مارس ٢٠١٠، فإنها تفخر بأن تكون الأولى من بين جميع شركاء التفاوض في تقديم مجموعة عناصر تفصيلية وملموسة وشاملة تتناول إنشاء الهيئة من جميع جوانبه. لقد كان قصدنا إضفاء الطابع المؤسسي على مفاهيم مثل العالمية، والملكية الوطنية والتمثيل الجغرافي المُنصف، والتي هي من بين المبادئ الجوهرية للأمم المتحدة، لتأسيس هذه الهيئة الجديدة. وأهم جميع هذه الاقتراحات هو اقتراح إنشاء مجلس تنفيذي قوي ومستقل، ذي ولاية وتمويل مناسبين وكافيين والأمر الأهم أن يكون متقيداً بالتوزيع الجغرافي العادل للجمعية العامة في توزيع مقاعده.

وفي خطوة كبيرة نحو الأمام، لم تكن لجنة التنسيق المشتركة غافلة عن الواقع المعاصر بشأن العالم اليوم واعترفت أيضاً بدور الدول المساهمة. وكانت اللجنة راغبة في إعطاء المساهمين دورهم ومسؤولياتهم المناسبة في المجلس التنفيذي الجديد. إنني على ثقة من أن الدول المساهمة سوف تقوم بتقديم التمويل الأساسي الكافي للهيئة من أجل تمكينها لتكون أكثر من مجرد عامل حافز، حتى تبرز كهيئة دولية أساسية للمرأة، وصوت قوي تؤدي دور المدافع عن الحقوق وتعمل كهيئة تنفيذ برنامجية للأمم المتحدة في ذلك المجال. وقد طالما طالب المجتمع المدني بذلك ولا سيما المنظمات التي تعني بالمرأة، وإنني جد سعيدة بتمكننا من الإقرار بتلك الحقيقة في القرار.

ستكون الهيئة مهمة وعالمية بحق فقط إذا قدمت أنشطتها الدعم والمساعدة بنجاح إلى جميع نساء العالم لدى الدول المتقدمة النمو والنامية؛ والنساء من جميع أقاليم وأنحاء العالم، بما فيهن اللاتي يعانين من الصراعات المسلحة والخاضعات للاحتلال الأجنبي. وهذا هو شاغل أساسي للجنة التنسيق المشتركة.

إننا نتطلع إلى إنشاء جهة تنسيق داخل الهيئة لمساعدة النساء اللائي يعشن تحت الاحتلال الأجنبي. وعلاوة على ذلك، سوف نعمل على مساندة وكيل الأمين الجديد في إنشاء الآليات المناسبة لمعالجة المجالات الاثنى عشر الأساسية ذات الاهتمام، كما هي محددة في إعلان ومنهاج عمل بيجين قبل ١٥ عاماً. وتستحق المجالات الأساسية الاهتمام اللائق كما تتطلب ألا ينصرف التركيز إلى قضايا هامة لقلة فقط بينما يجري تجاهل القضايا الأخرى التي تهمنا جميعاً.

وبينما نقلب صفحة هامة في قضية حقوق المرأة، نتشوق ونأمل لأن يتمكن المجلس التنفيذي من استنباط آليات مبتكرة لتنفيذ الولاية في البلدان المتقدمة النمو وفي المناطق الأخرى التي ليس بها وجود ميداني للأمم المتحدة. وكان ذلك أحد الأسباب التي دفعت لجنة التنسيق المشتركة

إلى اقتراح تسمية هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة، أي، الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة من أجل المرأة.

ومن أجل كفالة الاستمرارية في عمل المجلس التنفيذي ولتعزيز الذاكرة المؤسسية، نفهم أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيتبع ممارسته المعتادة المتمثلة في تطبيق آلية متدرجة في انتخاب أعضاء المجلس أثناء الانتخابات الأولى، وبالتالي ضمان انتقالٍ سلس واستقرار مؤسسي لعمله.

إن المساءلة والرقابة عاملان هامان بالنسبة للهيئة مثلها مثل أي إدارة أخرى في الأمانة العامة. ونحن نطلب من الأمانة العامة وضع إطار سليم للمساءلة مبني على أساس الإرشادات الواردة مؤخراً في القرار ٦٤/٢٥٩. ومن الأهمية بمكان بأن يتم تحديد تلك المفاهيم غير القابلة للتغيير وإضفاء الطابع المؤسسي على النحو الواجب في الفلسفة التشغيلية للهيئة الجديدة منذ بداية وجودها. كما أن المساءلة – وأعني مساءلة الهيئة لدى الدول الأعضاء ومساءلة الدول الأعضاء لدى نسائها – أمر بالغ الأهمية للجنة التنسيق المشتركة.

وبالنيابة عن لجنة التنسيق المشتركة، أود أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن خالص تقديرنا للعمل الممتاز والبرامج المثمرة جداً التي قام بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، في هذا المجال. ونحن نشدد بشكل خاص على أهمية كفالة استمرار جميع الأنشطة العملية الحالية والمكاتب الميدانية والموظفين والمرافق، وكذلك البرامج القطرية القائمة والحديثة والالتزامات التعاقدية حتى يتم وضع ترتيبات جديدة. ولذلك فإننا نطلب من الأمين العام كفالة معالجة جميع شؤون الموظفين المتعلقة بعملية الانتقال بأسلوب بالغ الدقة وأن يتم التعامل معها بكفاءة مع الاحترام الواجب لقواعد الموظفين وأنظمة الأمم المتحدة المتبعة في مثل هذه الحالات، في المقر الرئيسي وفي الميدان على السواء.

وبالنسبة للجنة التنسيق المشتركة، فإن حل الهيئتين ونقل ولايتيهما وأعمالهما إلى الهيئة الجديدة لا يعني أننا سنقوم بإنشاء الهيئة بدون اللجوء إلى خبرة الأعضاء والموظفين الحاليين الذين نقدر جهودهم أيما تقدير ونعدها جهوداً جوهرية لإنجاح الهيئة الجديدة. وتتطلع لجنة التنسيق المشتركة إلى عملية انتقال سلسة بدون انقطاع أو معاناة من قِبل الموظفين بسبب التغيير.

نأمل أن تتواصل الأنشطة الحالية لمكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة وقسم النهوض بالمرأة أيضاً حتى إتمام وضع الترتيبات الجديدة. ففي نهاية المطاف، إن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والشعبة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ومكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة هي لبنات أساس بناء هذه الهيئة الجديدة، كما ستكون هي رصيدنا أثناء فترة الانتقال وعندما تبدأ الهيئة عملها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

وتتطلع لجنة التنسيق المشتركة إلى بدء أنشطة الهيئة الجديدة في أسرع وقت ممكن، مما سيعزز قدرة الأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء لتحقيق المساواة الجنسانية وتمكين المرأة. هذا بالإضافة إلى أننا نتطلع إلى تعيين مبكر لوكيل الأمين العام الجديد كرئيس للهيئة، والتي ندرك أنها ستكون امرأة من الجنوب. نأمل أن تقدم قدراتها القيادية ورؤيتها الثاقبة قيمة مضافة إلى التنفيذ الكامل للولاية الممنوحة بموجب القرار الذي اعتمدناه للتو. كما نأمل أن يمثل الموظفون، الذين يعينون في الهيئة، جميع الأقاليم في العالم بأسلوب عادل حتى يتسنى تمكين الهيئة بفهم راسخ لحساسيات الثقافات المختلفة.

كما نُسلّم بأنه لا يزال هناك عمل يُنجز بواسطة اللجنة الخامسة فيما يتعلق بالتمويل والميزانية والمصادر، إلى جانب المخطط التنظيمي للهيئة، ونتطلع إلى اجتماع اللجنة في القريب لمعالجة تلك القضايا.

ثانياً، بالنسبة للحوكمة، وآلية التقييم على نطاق المنظومة، والبرامج القطرية المشتركة، و ''توحيد الأداء''، وتمويل الأنشطة التشغيلية لتطوير وتناغم ممارسات الأعمال، ترحب لجنة التنسيق المشتركة بالتقدم الذي تم من خلال هذا القرار فيما يتعلق بمجالات الحوكمة وتمويل الأنشطة التشغيلية.

وفي هذا السياق، تولي لجنة التنسيق المشتركة أهمية كبيرة للتنفيذ التام لأحكام القرار التي ترمي إلى تعزيز اتساق عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وشفافية أنشطة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق. ومن ناحية أخرى تود اللجنة المشتركة أن تشدد على ما أكدته الجمعية فيما يتعلق بمبادئ الملكية الوطنية والقيادة ودعم الأمم المتحدة لجميع البرامج القطرية.

وإن أثر الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية، الذي أعاق جهود الدول النامية عن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، يجعل الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولأنها تدعم جهود البرامج القطرية في معالجة الآثار المدمرة لتلك الأزمات المتعددة، فقد شددت لجنة التنسيق المشتركة منذ البداية على أهمية تحسين التمويل للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل ضمان كفاءتها وإمكانية التنبؤ بها واستدامتها.

وفي ذلك السياق، بينما تقر لجنة التنسيق المشتركة بزيادة التمويل الإجمالي لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، فهي تدعم بقوة تشديد القرار على الحاجة إلى التمويل الكافي كماً وكيفاً للأنشطة التنفيذية والولاية الواضحة المنصوص عليها في القرار المتعلق بالهيئات الحاكمة لبرامج التمويل، والوكالات المتخصصة ذات الصلة، لاستكشاف وتعريف التوصل إلى الكتلة الحرجة من الموارد الأساسية. وتتطلع اللجنة المشتركة إلى تقاريرها بشأن هذا الخصوص وتعتبر هذا الأمر خطوة في غاية الأهمية نحو كفالة التوازن بين التمويل الأساسي وغير الأساسي.

وأخيراً، تود لجنة التنسيق المشتركة التعبير عن خالص تقديرها لكم شخصياً، سيدي الرئيس، على قيادتكم والتزامكم بقضية إصلاح الأمم المتحدة وتمكين المرأة. كما نشكر معالي نائب الرئيس السفير هارديب سينغ بوري، الممثل الدائم للهند، على عمله الرائع الذي أداه في توجيه مشاوراتنا بشأن بعض أصعب القضايا خلال الأيام القليلة الماضية وقدرته على إيجاد حلول توافقية مختلفة وأشكال مبتكرة من الاتفاق.

كما نعرب عن تقديرنا أيضاً للميسرين للعملية، معالي السيدة تينا انتيلمان، الممثلة الدائمة لإيستونيا ومعالي السيد غازي جمعة، الممثل الدائم لتونس، لتفانيهما وإدارتهما الفعالة لعملية التشاور. وأود أيضاً أن أخص بالذكر تقديرنا لشركائنا في التنمية على المناخ البنّاء الذي ساد طوال عملية التفاوض.

ونتوجه بالشكر أيضاً إلى نائبة الأمين العام آشا روز ميغيرو، وفريقها وفريق الأمين العام وجميع العاملين في الأمانة العامة الذين قدموا المساعدة والدعم للدول الأعضاء بتيسير اتفاقنا اليوم. إننا نشكرهم جزيل الشكر. إن خدماتهم ودعمهم محل تقديرنا دائماً.

أخيراً وليس آخراً، أود أن أشكر معالي الأمين العام بان كي – مون على جهوده الدؤوبة، التي تمثل آخرها في دعمه الكامل لاقتراح لجنة التنسيق المشتركة بأن المشروع

الجديد يجب أن يكون له مسمى، بسيط ولكنه معبر ليلخص كل شيء بشأن الهيئة. ونحن نعتقد بأن ”هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة“ اسم مُعبّر.

بعد أن تحدثت باسم لجنة التنسيق المشتركة وحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، يسعدني الآن أن أخاطب الجمعية بشكل موجز بصفتي الوطنية، وباسم المرأة المصرية والعربية، مؤكدة على الاهتمام المصري والعربي الكبير والمتزايد بكفالة حقوق المرأة وضمان تمتعها بها كاملة دون أي تمييز، والذي كانت إحدى إنجازاته إنشاء منظمة المرأة العربية بمبادرة متميزة من سيدة مصر الأولى، السيدة الفاضلة سوزان مبارك، مساندتها ودعمها جميع السيدات الأُول في العالم العربي ولهن الشكر. وانعقاد أول قمتين للسيدات لدول حركة عدم الانحياز تحت رئاسة مصر عام ٢٠٠٩، في سابقة تؤكد اهتمام مصر ودول الحركة بتعزيز المساواة وتمكين المرأة من التمتع بحقوقها كاملة دون أي تمييز والنهوض بها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. اسمحوا لي أن أوجه التهنئة إلى الأمم المتحدة على إنشاء منظمة الأمم المتحدة للمرأة وأن أهنئ بالمثل كافة الدول المتقدمة والنامية التي شاركت في مفاوضات إنشائها، ويشرفني أن بلادي كانت من الدول التي ساهمت بهمة وكفاءة في هذه الجهود التي كللت بالنجاح. وتعد حكومة مصر بتقديم كل الدعم لهذا الكيان الوليد لتمكينه من تحقيق الهدف المرجو من إنشائه.

وإذ أعرب اليوم عن سعادتنا بتعزيز الأمم المتحدة للتعامل الدولي مع قضايا المرأة، فعلينا جميعا أن نتعهد بالعمل على دعم هذا الكيان الوليد وإنجاحه. إن نجاحه في أداء رسالته يتطلب تضافراً وثيقاً بتنسيق جهود كافة منظمات ووكالات الأمم المتحدة وبالتعاون البناء مع كافة لجانها التعاقدية وفي الصدارة من لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل ومعاونة هذه اللجان على تنسيق جهودها ودعم الدول الأعضاء المتقدمة والنامية على حد سواء وكافة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والتجمعات السياسية. وفي هذا الإطار فإن العمل على المستوى الوطني هو المحك الأساسي للنجاح وتتعهد مصر باستمرار جهودها المكثفة على المستوى الوطني والعربي وعلى مستوى حركة عدم الانحياز بالتنسيق مع قيادة اليمن الحالية لمجموعة الـ ٧٧ والصين.

لنعقد العزم جميعاً على إزالة كل ما تتعرض له المرأة من تمييز وتهميش وأن نحقق أقصى استفادة من قدراتها وإمكانياتها لصالح البشرية جمعاء. ومعاً، بإذن الله سننجح في تحقيق الآمال العريضة للنساء في كافة أرجاء العالم.

السيد كاور (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أخاطب الجمعية العامة ونحن نعتمد اليوم قرار الأمم المتحدة التاريخي ٢٨٩/٦٤ الذي ينشئ هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة، وهي هيئة مركبة من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن إطار الأمم المتحدة. أهنئكم، سيدي الرئيس على قيادتكم لهذا التحول الإصلاحي بالأمم المتحدة.

وأقول هذا بفخر خاص، حيث أن الهند تشرفت بمنح الجمعية العامة أول رئيسة امرأة، السيدة فيجايا لاكشمي بانديت. وأنا بالطبع سعيد لأن وفد بلدي، بقيادة السيد سينغ بوري هارديب، قد أدى دورا فعالا للغاية في نجاح المفاوضات. كما أهنئ الميسرين المشاركين والأمين العام ونائبة الأمين العام وجميع الأطراف الأخرى المشاركة في العملية.

الهند موطن لأكثر من نصف بليون امرأة. ويكرس دستورنا المساواة والعمل الإيجابي لضمان تمكين المرأة. وما برح ذلك يمثل أحد المحاور الرئيسية في سياساتنا الاقتصادية – الاجتماعية. وقال رئيس الوزراء مانموهان سينغ

إنه ”لا يمكن لأي مجتمع أن يدعي أنه جزء من العالم المتحضر الحديث ما لم يعامل المرأة على قدم المساواة مع الرجل“.

واتخذت الهند أيضا خطوات كبيرة في مجال التمكين السياسي للمرأة. واليوم، يشارك أكثر من مليون ممثلة منتخبة في صنع القرار السياسي على مستوى القاعدة الشعبية. ووصل إجراء لتخصيص عدد مماثل من المقاعد للنساء في البرلمان الهندي إلى مرحلة متقدمة في العملية التشريعية، إذ حصل بالفعل على موافقة مجلس الشيوخ في البرلمان لدينا.

وترحب الهند بإنشاء كيان الأمم المتحدة للمرأة بوصفه انتصارا كبيرا لقضية المرأة في جميع أنحاء العالم. وهو تجسيد لالتزامنا الجماعي بالسعي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما أن قرارنا هنا اليوم يمثل خطوة نحو استعادة ثقة الدول الأعضاء، بما فيها بلدي، التي تنظر في كثير من الأحيان إلى الأمم المتحدة باعتبارها هيئة عفا عليها الزمن وتقاوم الإصلاح التنظيمي والابتكار. ونحن، بطبيعة الحال، نأمل أنه سيخلق زخما للإصلاح الذي تمس الحاجة إليه في مجالات أخرى أيضا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن التزام الهند بدعمها الكامل لكيان الأمم للمرأة. ونحث على البدء المبكر لعمل هذا الكيان بحيث يتسنى للمجتمع الدولي العمل بنشاط والتزام متجددين من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وفي الختام، أود أن أذكر بكلمات سونيا غاندي، رئيسة التحالف التقدمي المتحد وزعيمة الحزب الذي انتمي إليه: ”يجب أن يكون هدفنا الأسمى هو المساواة الكاملة بين الجنسين، لا شيء أقل من ذلك. ويجب ألا يكون هناك حل وسط ولا تهاون. فالنضال مشترك. ولا بد أن يؤتي أُكله تماما“.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن جمهورية مولدوفا وأرمينيا وأوكرانيا وجورجيا وأيسلندا.

وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أشكر الميسرين المشاركين، زميلي السفير جمعة، ممثل تونس، والسفيرة إنتلمان، ممثلة استونيا، على جهودهما الدؤوبة في توصل الدول الأعضاء لهذا التوافق في الآراء بشأن إنشاء كيان جديد يعنى بنوع الجنس وعلى إحراز تقدم في مجالات هامة أخرى في إطار عملية الاتساق على نطاق المنظومة.

كما أود أن أشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، وأن أشكر الأمين العام على ما أبديتما من التزام وقيادة في هذه المفاوضات. وأود أيضا أن أشكر زميلي السفير بوري، الممثل الدائم للهند، على الدور الحاسم الذي أداه باقتدار في توجيه مشاورات الأيام القليلة الماضية التي أدت إلى هذه النتيجة. كما نعرب عن امتناننا لنائبة الأمين العام وجميع الأطراف الأخرى المشاركة في هذه العملية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد القرار ٢٨٩/٦٤ بالإجماع بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، وعلى وجه الخصوص إنشاء كيان الأمم المتحدة للمرأة وهو كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الذي سيبدأ عمله بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وبعد أربع سنوات من المفاوضات، يمثل دمج العديد من الكيانات في كيان جديد معزز معني بنوع الجنس معلما جديدا في إصلاح الأمم المتحدة. وهو يدل على استعداد الأعضاء للإصلاح. ويشجع

الاتحاد الأوروبي منظومة الأمم المتحدة على الاستمرار في ذلك الاتجاه.

ومنذ مرحلة مبكرة في هذه العملية، يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة إنشاء كيان مركب من أجل تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة ومساءلتها وفعاليتها في مجال المساواة بين الجنسين. وسيكون بمقدور الكيان سد الفجوة الحالية بين الأعمال المعيارية والتشغيلية للأمم المتحدة في هذا المجال، وتعزيز فعالية التعميم على نطاق المنظومة في منظومة الأمم المتحدة وتعزيز المساءلة. ومن خلال هذا الكيان الجديد، ستكون الأمم المتحدة في وضع أقوى يسمح لها بتلبية الطلبات العاجلة والمتزايدة من الحكومات لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وفيما يتعلق بمجلس إدارة الأنشطة التنفيذية للكيان الجديد، لا يزال الاتحاد الأوروبي يعتقد أن جزءا مستقلا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو صندوق الأمم المتحدة للسكان سيكون الأنسب لضمان الكفاءة والاتساق. ومع ذلك، وانطلاقا من روح التوافق والمرونة، وافقنا على إنشاء مجلس تنفيذي جديد. إن العمل السلس والفعال للمجلس والأداء القوي للكيان سيكفلان مستوى التمويل اللازم لأنشطته التنفيذية التي لا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين بها التزاما تاما.

إن القيادة القوية أمر أساسي من أجل تنفيذ أحكام القرار الذي اتخذ بالإجماع اليوم. ولذلك يدعو الاتحاد الأوروبي الأمين العام إلى المضي قدما على وجه السرعة في تعيين وكيل الأمين العام الجديد لكيان الأمم المتحدة للمرأة لكي تتمكن أو يتمكن من قيادة تطوير الكيان الجديد من المراحل المبكرة.

وفي الأشهر القليلة المقبلة، ستصبح الكيانات الأربعة معا تحت قيادة وكيل الأمين العام الذي سيعين مستقبلا. وخلال الفترة الانتقالية، من الأهمية بمكان ضمان أن تستمر جميع الأنشطة التي يضطلع بها حاليا صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وألا يؤدي حل الصندوق باعتباره كيانا مستقلا إلى أي خلل في الميدان أو في المقر.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يقر بالإسهام الأساسي للمجتمع المدني خلال المفاوضات بشأن الكيان الجديد المعني بنوع الجنس. ويؤكد القرار المعروض علينا الدور الحيوي لمنظمات المجتمع المدني في جميع أعمال الكيان في المستقبل. وسيكون لدى وكيل الأمين العام الجديد مهمة هامة لضمان إنشاء وسيلة فعالة لكفالة إجراء مشاورات حقيقية مع منظمات المجتمع المدني على جميع المستويات.

وفيما يتعلق بالمجالات الأخرى من عملية الاتساق على نطاق المنظومة، يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي أحرز حتى الآن في مجالات التمويل وإدارة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ويجب أن يكون الهدف النهائي للإصلاح في جميع هذه المجالات هو تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقديم مساعدة أفضل للفقراء والضعفاء وفقا لاحتياجاتهم وأولوياتهم.

وعلى وجه الخصوص، يعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه الحار بالدعم الذي تقدمه الجمعية العامة لمبادرة بعض البلدان إلى استخدام برامج قطرية مشتركة على أساس طوعي، وبالتالي الاستجابة للاحتياجات والمطالب الناشئة على الصعيد القطري. وبالإضافة إلى ذلك، نحن نرحب بالعملية الجارية في المبادرة التجريبية لتوحيد الأداء كما أقرت مؤخرا في اجتماع المنظمات الحكومية الدولية في هانوي وفي كيغالي. ويشجع الاتحاد الأوروبي ذلك الاتجاه الإيجابي، ويتطلع إلى بداية سريعة للتقييم المستقل لتلك التجربة، على النحو المكلف به الأمين العام في القرارات السابقة للجمعية العامة.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه خلال هذه العملية قمنا بتحسين فهم الآثار المترتبة على الأشكال المختلفة للتمويل. ونحن بحاجة إلى مواصلة الاستفادة من ذلك وتحسين هياكل تمويل أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية، بغية جعلها أكثر فعالية وشفافية ومتاحة وأكثر اتساقا مع الأولويات الوطنية للبلدان النامية. ولئن كنا نستكشف أفكاراً ومفاهيم جديدة، فلا بد لنا من إعادة تأكيد أن زيادة الاتساق والكفاءة والشفافية والمساءلة في إدارة وتنفيذ التعاون الإنمائي للأمم المتحدة ستتجسد في نهاية المطاف في زيادة كمية تدفقات التمويل ونوعيتها.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل بفعالية في جميع هذه المجالات البالغة الأهمية لجهود الأمم المتحدة في الدورات المقبلة للجمعية العامة وفي جميع المحافل ذات الصلة.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم أستراليا وكندا ونيوزيلندا.

تعرب كندا وأستراليا ونيوزيلندا عن تقديرها قيادة ودعم الأمين العام ونائبة الأمين العام وفريقها طوال الفترة المفضية إلى اتخاذ هذا القرار. وبطبيعة الحال، نحن نقدر أيضا جهود الشركاء من الوكالات والدول الأعضاء والمجتمع المدني. ونشكر بشكل خاص الميسرين، السفير إنتلمان والسفير جمعة ونهنئهما على عملهما الهام في تعزيز توافق الآراء. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، وخصوصا لنائب الرئيس السفير بوري على القيادة اللازمة لتحقيق الاتفاق النهائي. وبطبيعة الحال، وكما أشار الأمين العام، ينبغي ألا ننسى الإسهام الحيوي الذي قدمه الميسرون المشاركون من الدورات السابقة – بما في ذلك، ما قدمه على مدى العامين الماضيين زملاؤنا من إسبانيا وناميبيا وأيرلندا وتنزانيا، وكذلك الرؤساء السابقون للجمعية العامة السابقة، وخاصة ميغيل ديسكوتو بروكمان خلال الدورة الثالثة والستين.

ومن الواضح أن التوصل إلى توافق في الآراء مثّل تحديا. ونحن جميعا نعرف ذلك، وأن الجهود الجماعية للكثيرين أوصلتنا إلى اعتماد نتائج اليوم. ولكن نتيجة لذلك، يوضح القرار بقوة التزام الدول الأعضاء بأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية وبالإرادة لتحقيق تقدم في جهود الإصلاح وضمان دور أقوى وأكثر فعالية للمنظمة في مجال التنمية.

وتلتزم كندا وأستراليا ونيوزيلندا التزاما تاما بالعمل مع جميع الشركاء لتعزيز نظام الأمم المتحدة الإنمائي حتى تتمكن من الاستجابة على نحو أكثر فعالية لاحتياجات وطلبات البلدان المستفيدة من البرنامج. ويحدونا الأمل في أن تساعد الاقتراحات الرئيسية في الجزء المتعلق بالإدارة من القرار على تحقيق عملية صنع قرار أكثر استنارة واستجابة والتزاما من جانب الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة. إن أهمية العمل التنفيذي الذي تقوم به الأمم المتحدة للتصدي لتحديات التنمية اليوم تتوقف بصورة حيوية على ذلك.

ونحن نتطلع إلى نتائج التقييم المستقل للمبادرة التجريبية لتوحيد الأداء خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة حتى نتمكن بشكل جماعي من تحسين فهمنا، وبالتالي دعمنا لتلك البلدان. ونحن نتطلع إلى رؤية ذلك التقييم ينفذ وفقا لأعلى معايير الاستقلال والكفاءة المهنية ووفقا لمعايير وقواعد تقييم الأمم المتحدة.

ومن البديهي أن كندا وأستراليا ونيوزيلندا مسرورة جدا لأن الجمعية تصرفت بشكل حاسم لإنشاء وتشغيل كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهذا أحد المعالم التاريخية الهامة التي ما فتئنا نعمل من أجلها لفترة طويلة – منذ إعلان بيجين – ومن الأهمية بمكان

أننا حققنا ذلك في الفترة التي تسبق مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر.

وسيعمل كيان الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز صوت الأمم المتحدة وعملها بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما سيعزز الدعم التشغيلي الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء من أجل التنفيذ الفعال لالتزاماتنا الجماعية، بما في ذلك تعزيز وحماية حقوق المرأة في ظل الملكية الوطنية والقيادة الوطنية.

ونحن جميعا نعلم أن تمكين المرأة عنصر لا غنى عنه في القضاء على الفقر. وكما سمعنا مرارا هذا الأسبوع في منتدى التعاون الإنمائي، فإن لتمكين المرأة قانونيا وماليا ومن خلال التعليم أثرا إيجابيا كبيرا على المجتمع بأسره، بما في ذلك جعل الأطفال أفضل صحة وتعليما، والإدارة أكثر استجابة وتحسين الإنتاجية الزراعية وتحسين صحة الأمهات وحديثي الولادة.

وسيكون للقيادة القوية للكيان الجديد تأثير هائل على الصعيد العالمي، ليس على النساء فحسب، بل أيضا على الفتيات والفتيان والنساء والرجال. ويجب علينا ألا نفقد الزخم في تنفيذ هذا القرار. ونود أن نطلب إلى الأمين العام التعجيل بتعيين رئيس لكيان الأمم المتحدة للمرأة من خلال عملية مفتوحة وشفافة، ونحث الدول الأعضاء على تقديم أفضل مرشحيها بسرعة إلى الأمين العام.

ونحث جميع الدول الأعضاء على تقديم دعمها الكامل لكيان الأمم المتحدة للمرأة لضمان فترة انتقالية سلسة خلال الأشهر المقبلة، بما في ذلك عن طريق المجلس التنفيذي الجديد. ونتطلع إلى مجلس تنفيذي قوي واستراتيجي يملك المهارات الفنية لدعم كيان الأمم المتحدة للمرأة في عملياته بالكامل خلال الفترة الانتقالية وبعدها.

وفي الختام، بالتأكيد يمكن لكيان الأمم المتحدة للمرأة التعويل على أستراليا وكندا ونيوزيلندا في الحصول على دعم قوي خلال السنوات المقبلة.

السيدة إنتلمان (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): إن عملية التفاوض التي استغرقت عدة سنوات وتفانى فيها الكثيرون أسفرت عن هذه النتيجة بعد ظهر اليوم. وكان لي شرف كبير أن شارك عن كثب في المرحلة النهائية وأن أستفيد من النتائج الممتازة التي حققها الميسران السابقان بشأن الاتساق على نطاق المنظومة.

وتأمل إستونيا في أن يحسن تنفيذ القرار ٢٨٩/٦٤ استجابة نظام الأمم المتحدة الإنمائي لاحتياجات البلدان. ونأمل أيضا أن يكفل إنشاء كيان الأمم المتحدة للمرأة قدرا أكبر من الاتساق ويساعد على التغلب على الانقسامات السابقة ويوجد مدافعا قويا عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وشهدنا خلال المفاوضات مشاركة فعالة من جميع الدول الأعضاء التي نود أن نشكرها بصدق ونقر بأنه بدون مرونتها وتفكيرها الذي يركز على النتائج ما كنا لنصل إلى نتيجة ناجحة. وأتوجه بخالص الشكر إلى الأمين العام ونائبة الأمين العام ومكتب نائبة الأمين العام والأمانة العامة بأكملها على دعمهم ومساعدتهم القيمة. وأود أن أنقل شكرا خاصا إلى رئيس الجمعية العامة ومكتبه ونواب الرئيس على مشاركتهم ودعمهم وقيادتهم. ومرة أخرى، أود أن أعرب عن امتناني وأن أسلط الضوء على العمل الممتاز الذي قام به رؤساء الأفرقة العاملة وجميع الوفود الأخرى التي يسرت عملنا وساعدتنا على طريق التوصل إلى توافق في الآراء.

السيد جمعة (تونس): إنه لمن دواعي سروري أن أتوجه إليكم بأبلغ التهاني بمناسبة اتخاذنا اليوم القرار

٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة. وهي مناسبة تاريخية تشكل محطة هامة في عمل المنظمة وسعيها الدؤوب نحو المزيد من التطوير في أدائها وإصلاح هياكلها وطرق عملها بما يستجيب لتطلعات شعوب العالم واحتياجاتها والإرادة الصادقة للدول الأعضاء وكل الشركاء للارتقاء بمنظمتنا إلى المستويات التي نأملها جميعا.

وباعتبار أهمية هذه المناسبة والإسهام الفاعل لكل الأطراف في بلوغ اتفاق حول هذا القرار، اسمحوا لي أن أخاطبكم، مستخدما ما يمكن أن استخدمه من لغات رسمية للأمم المتحدة تقديرا مني لكل الدول بدون استثناء في التوصل إلى هذا الإنجاز الكبير ومعتذرا في نفس الوقت عن اللغات التي لا أجيد استخدامها.

أود أن أتوجه بجزيل الشكر وفائق عبارات التقدير للسيد رئيس الجمعية العامة، الدكتور علي عبد السلام التريكي، الذي كان خير سند لنا خلال المفاوضات حول القرار، كما أشكره على استعداده الدائم لتقديم الدعم والعون وتشجيعه المتواصل لتوجيه المشاورات نحو تحقيق النتائج التي توصلنا إليها. وأتوجه بالشكر أيضا إلى رئيس ديوانه وجميع معاوني السيد رئيس الجمعية وطاقم مكتبه الذين وفروا لنا دائما جميع التسهيلات لضمان حسن تسيير المفاوضات.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة التاريخية للإعراب عن أخلص آيات الشكر والتقدير لمعالي السيد بان كي – مون على التزامه الشخصي، وخاصة بعملية الإصلاح، وبصفة عامة، على جهوده التي لا تعرف الكلل لتحسين أساليب عمل المنظمة وتعزيز فعاليتها وكفاءتها في المجالات كافة وعلى جميع المستويات. وفي الوقت ذاته، أعرب عن أخلص آيات الشكر للسيدة آشا – روز ميغيرو، نائبة الأمين العام، التي رافقتنا في هذه العملية برؤية واضحة ووفرت كل المساعدة التي طلبناها منها.

ولا يفوتني أن أعرب عن عميق وخالص الشكر لجميع الدول الأعضاء والسفراء والخبراء والمستشارين. وبصفة خاصة، أود أن أشكر السفير بوري، ممثل الهند، على عمله الشاق بالتزام وثبات على نحو لا يمكن تصوره والذي سهر خلاله الليالي لتمكيننا من تحقيق هذه النتيجة التاريخية.

كما أود أن أعرب عن عميق امتناني لأعضاء الأمانة العامة، الرجال والنساء الذين يعملون في مختلف هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها وإدارات الأمم المتحدة العديدة، الذين وفروا لنا المشورة وزودونا، بسخاء وفي الوقت المناسب، بالمعلومات اللازمة والإيضاحات المطلوبة عندما خيمت أجواء التشاؤم والشك على العملية في بعض الأوقات. وكنت أود صادقا أن أذكرهم جميعا بالاسم. غير أنه حرصا على الوقت، أود أنا والسفيرة إنتلمان شكرهم جميعا بصورة جماعية.

ولولا التعاون المتسم بالإخلاص والشفافية بين الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية، بما في ذلك استعدادها لإنجاز العمل والتوصل إلى نتائج ملموسة، لما كُتب النجاح لهذه العملية. ولذلك، فإنني أشكر سفيري اليمن ومصر بصفتهما الرئيسين المشاركين للجنة التنسيق المشتركة لمجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز، وسفير إسبانيا، بصفته الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة وروسيا والصين واليابان وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وأشكر، في الواقع، جميع الدول الأعضاء بدون استثناء.

(تكلم بالفرنسية)

وفي جملة أمور، يوفر لنا القرار ٢٨٩/٦٤ كيانا معنيا بالمساواة بين الجنسين سيتيح لنا أن نحدث أثرا بخصوص جميع جوانب البرامج المعنية بالمرأة. وسيضيف كيان بهذا النطاق

بعدا جديدا لعمل الأمم المتحدة. ومن الآن فصاعدا، يجب أن تركز جهودنا على الجوانب العملية لإنشاء الكيان وتنفيذ جدول أعماله الطموح.

وبلدي، الذي منح المرأة مكانة متميزة ودورا قيما باعتبارها شريكة نشطة ومشاركة بالكامل، يرحب بهذه النتيجة التي تشرفنا جميعا. وتونس، من خلال قيادتها واستنادا إلى مبادراتها الرائدة في هذا المجال وخبرتها الواسعة، ستدعم تلك القضايا دائما وبشكل كامل في خياراتها الاستراتيجية وستسهم بإخلاص ونشاط في دعمها.

وباتخاذ هذا القرار، ستجري حوكمة الأنشطة التنفيذية لتطوير الأمم المتحدة في إطار مؤسسي وقانوني سيكون أكثر انسجاما وبالتالي، أكثر فعالية. ومن ثم، فإننا نأمل في تحقيق نتائج إيجابية في المستقبل القريب جدا.

(تكلم بالإسبانية)

أود أن أختتم بياني بالتشديد على أن الأمم المتحدة برهنت على أنه، بالإرادة الصادقة للدول الأعضاء فيها والأمانة العامة وجميع شركائها، يكون الإصلاح ممكنا، وعلى أن تحسين الخدمات التي تقدمها المنظمة هو أولويتنا بغية تلبية احتياجات الأعضاء على الصعيد الوطني واحتياجات جميع الشرائح الاجتماعية.

وهذه العملية، التي نختتمها اليوم بنجاح كبير، هي خير دليل على تلك الحقيقة. وعلى الرغم من خلافاتنا، فقد أرسلنا معا، نحن الدول الأعضاء، رسالة واضحة إلى العالم أجمع مفادها أننا قادرون على حل خلافاتنا وتقديم تنازلات متبادلة وجعل المصالح المشتركة لشعوبنا وللمنظمة الأولوية المطلقة لنا.

السيد بارتن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة باتخاذ هذا القرار التاريخي بإنشاء كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – المعروف باسم ”كيان الأمم المتحدة للمرأة“ – وهو هيئة موحدة جديدة ستعطي صوتا قويا واحدا لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم.

إن القرار ٢٨٩/٦٤ هو نتاج جهود استمرت سنوات ومفاوضات مكثفة استغرقت شهورا بشأن التفاصيل النهائية. وهو يظهر أن بوسعنا أن نحقق إنجازات عندما نتجاوز الخلافات التقليدية ونعمل عبر الحدود لبلوغ هدف مشترك. وأود أن أعرب عن عميق تقديرنا لمهارة وتفاني الميسرين – الممثلين الدائمين لإستونيا وتونس – وللتوجيه الذي وفرتموه، سيدي الرئيس، أنتم وممثلكم المعين، الممثل الدائم للهند، في المراحل النهائية الحاسمة من المفاوضات.

ولقد استندت جهودنا أيضا على الأساس الذي أرساه الميسران من الدورات الحادية والستين والثانية الستين والثالثة الستين للجمعية العامة. واستفدنا في جهودنا كذلك من الالتزام الشخصي للأمين العام بان كي – مون ونائبة الأمين العام ميغيرو. ونشكرهما وجميع الخبراء الذين عملوا جاهدين من أجل إنشاء هذه الهيئة الجديدة.

لنكن واضحين بشأن أسباب الحاجة الكبيرة إلى هذه الهيئة. فأعداد كبيرة جدا من النساء والفتيات في أنحاء العالم يواجهن تحديات جسام – بعضها مشترك بين جميع النساء وبعضها يرتبط بظروفهن الفريدة. وستعلق أعداد كبيرة جدا من النساء والفتيات آمالا كبيرة على هذه الهيئة الجديدة الحيوية. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع كيان الأمم المتحدة للمرأة الذي أسندت إليه ولاية مثيرة للإعجاب للتعامل مع طائفة كاملة من القضايا التي تؤثر على حياة المرأة – من حقوق المرأة إلى التمكين الاقتصادي للمرأة؛ ومن النساء والسلام والأمن إلى المشاركة السياسية للمرأة – لكفالة تحقيق هذه الآمال الكبيرة.

ويجب أن تكون هذه الهيئة الجديدة عاملا محفزا داخل منظومة الأمم المتحدة لكفالة أن تعالج صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والأمانة العامة القضايا المندرجة في ولاياتها التي تؤثر على النساء والفتيات معالجة كاملة. كما نتوقع أن ينفذ كيان الأمم المتحدة للمرأة أنشطة جديدة في الميدان لدعم المرأة في المجالات التي لم تعالجها منظومة الأمم المتحدة بشكل كامل بعد.

وللقيام بذلك الدور الطموح الذي ينطوي على التحديات، سيكون كيان الأمم المتحدة للمرأة بحاجة إلى قائد دينامي وقوي وخلاق يثري جهود الأمم المتحدة لتحسين حياة المرأة في القرن الحادي والعشرين برؤية جديدة وطاقة كبيرة ومهارات واسعة. ونحث الأمين العام على تعيين هذا القائد قبل بدء الدورة المقبلة للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، على نحو ما هو مطلوب في القرار الذي اتخذناه للتو.

وبينما ركزنا بالطبع اليوم على إنشاء كيان الأمم المتحدة للمرأة، ينبغي لنا أيضا أن نحيط علما بالتقدم الكبير الذي يمثله هذا القرار في المجالات الأخرى للبرنامج المعني بالاتساق على نطاق المنظومة. فالقرار يقر بأهمية تحسين نظام تمويل الأنشطة التنفيذية وتوسيع نطاق قاعدة المانحين. كما أنه يبرز ضرورة تحسين الرقابة التي يمارسها المجلس التنفيذي بتسهيل مشاركة صناع السياسات الوطنية من البلدان النامية فيه. والولايات المتحدة ستواصل العمل مع شركائها بشأن تلك المسائل بمجرد نشوئها.

إن إنشاء هذه الهيئة الجديدة الهامة هو جهد تعاوني أسهمت فيه أطراف فاعلة عديدة عبر سنوات طوال ولكن، بشكل ما، فإن عملنا قد بدأ للتو. والآن بعد أن أصبح هذا الكيان حقيقة واقعة وليس طموحا، سنكون جميعا موضع اختبار. والآن يجب علينا إظهار التزامنا الجماعي بنجاح كيان الأمم المتحدة للمرأة وبتحسين حياة النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنوه بالميسرين، الممثلين الدائمين لإستونيا وتونس، ووفديهما لسعة صدرهما وإدارتهما القديرة للعملية التي أدت إلى اتخاذ القرار ٢٨٩/٦٤. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام ونائبة الأمين العام وموظفيهما على التزامهم بهذه العملية. وأخيرا، أود أن أنوه بكم، سيدي الرئيس، ونائبكم القدير، الممثل الدائم للهند، لتحفيزكما لنا طوال العملية.

ونرحب بحرارة باتخاذ القرار ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة. قد تبدو مداولاتنا ومفاوضاتنا في الأمم المتحدة في بعض الأحيان مملة وغير مشكورة ولا تترتب عليها تحولات تذكر. ولكن الحالة اليوم ليست كذلك. وهذه حقا لحظة محورية في إصلاح الأمم المتحدة.

وإنشاء كيان للأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في غاية الأهمية، حيث أنه يجمع للمرة الأولى بين الهياكل التنظيمية والقيادة الرفيعة المستوى والموارد الضرورية لتمكين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة من زيادة جهودها زيادة كبيرة للوفاء بوعودها بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الإنسان للمرأة.

وبالنسبة لرواندا، التي ظهرت باعتبارها رائدة عالميا في النضال من أجل المساواة بين الجنسين والتي تضم أكبر نسبة من البرلمانيات في العالم وتلتزم التزاما مستمرا بتعزيز المساواة بين الجنسين وتسريعها واستدامتها، يتيح لنا كيان الأمم المتحدة للمرأة الفرصة لتعزيز إنجازاتنا. ونتوقع أن يوفر كيان الأمم المتحدة للمرأة القيادة اللازمة لصياغة وتنفيذ السياسات المطلوبة لتمكين المرأة وإعلاء شأن المساواة بطريقة ذات مغزى ولمساءلتنا بشأن الأهداف والطموحات التي

حددناها لأنفسنا. ونتطلع إلى تعيين وكيل قوي للأمين العام لمنح الكيان القيادة التي يستحقها. وحكومة بلدي مستعدة لدعم الكيان بجميع السبل الممكنة.

وقد جاء في الوثيقة الختامية للاجتماع الحكومي الدولي للبرامج القطرية التجريبية بشأن ''توحيد الأداء''، المعقود في كيغالي في عام ٢٠٠٩، أن نهج ''توحيد الأداء'' أفاد في تحقيق نتائج أفضل في مجال التنمية من خلال زيادة القيادة والملكية الوطنيتين في الشراكة الإنمائية مع منظومة الأمم المتحدة. كما أشارت الوثيقة إلى أنه لا عودة إلى ممارسة الأعمال بالطريقة التي كانت متبعة قبل مبادرة ''توحيد الأداء''.

وأتيحت الفرصة للبرامج القطرية التجريبية، ورواندا من بينها، لتقديم تقييماتها الوطنية في هانوي قبل بضعة أسابيع. وأظهرت التقييمات جميعا أن تنفيذ نهج ''توحيد الأداء'' أتاح فرصا قيمة لمواصلة تعزيز أهمية منظومة الأمم المتحدة وانتشارها والمزايا النسبية لها في دعم مباشر لأولويات البلدان المستفيدة من هذه البرامج ولمصالحها. كما أنها أعادت التأكيد على أنه لا عودة إلى ممارسة الأعمال بالطريقة المعتادة، وأن ''توحيد الأداء'' هو مستقبل الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ندعو الأمين العام إلى المضي قدما في إعداد طرائق لإجراء تقييم مستقل للدروس المستفادة في البلدان الرائدة المستفيدة من نهج ''توحيد الأداء''.

وختاما، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتناننا لجميع من أسهموا في هذه العملية. وأحث الجميع على كفالة التنفيذ السريع لهذا القرار.

السيد كيم بونغهيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يرحب وفد بلدي ترحيبا صادقا باتخاذ القرار ٢٨٩/٦٤. ونعتقد أن ذلك القرار سيعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحوكمة الأنشطة التنفيذية لتطوير منظومة الأمم المتحدة في سياق الاتساق على نطاق المنظومة.

كما نود أن نشيد بالجهود الشاقة التي بذلها الميسران والسفير بوري، ممثل الهند، في تضييق مختلف الفجوات بين الدول الأعضاء خلال مرحلة التفاوض الطويلة والمضنية. غير أنه وفي المقام الأول، ينبغي الإقرار بشكل كامل بالتزام وتطلعات الأمين العام بان كي- مون ونائبة الأمين العام ميغيرو فيما يتعلق بإيجاد كيان الأمم المتحدة المركب للمرأة. والتزاماتهما بشأن مسألة الاتساق على نطاق المنظومة عنصر أساسي لزيادة فعالية المنظمة واتساقها.

وكوريا، بوصفها من أشد مؤيدي نهج ''توحيد الأداء''، ترحب بقرار بلدان بعينها استخدام الوثائق المشتركة للبرامج القطرية بما يتماشى مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيره من المبادرات للمضي قدما في المناقشات بشأن ''توحيد الأداء''. وبلدي، بصفته عضوا جديدا في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يعتزم زيادة إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها، والتي نعتزم صرفها عبر قنوات متعددة، بما في ذلك الأمم المتحدة، علما منا بأن الأمم المتحدة ستوزع مواردنا بفعالية. وفي الوقت ذاته، نتوقع أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز قابليتها للمساءلة ليتسنى إقناعنا بأن مواردنا تستخدم على نحو فعال.

وبخصوص التراجع في التبرعات الأساسية مقارنة بالتبرعات غير الأساسية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، نرى أنه ينبغي للمنظمة مواصلة البحث عن سبل تمكنها من تحسين تلبية التبرعات غير الأساسية للاحتياجات الإنمائية في الميدان مع بذل جهود لزيادة التبرعات الأساسية. وفي هذا الصدد، فإن جمهورية كوريا متحمسة لإنشاء كيان جديد

للشؤون الجنسانية. ونتطلع إلى التنسيق الوثيق معه فيما يشرع في تنفيذ ولايته.

وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم وفد بلدي الكامل والثابت بينما نمضي قدما. ونحن على ثقة بأن إنشاء هذا الكيان الواحد المتآزر المعني بالشؤون الجنسانية سيمثل تقدما كبيرا على طريق تعزيز تمكين المرأة في جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة.

السيد بينيتث بيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد كوبا تماما البيان الذي أدلت به السيدة مشيرة خطاب، وزيرة الدولة للأسرة والسكان في مصر، نيابة عن لجنة التنسيق المشتركة لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

والقرار الذي اتخذناه اليوم هو نتاج عملية مضنية نحن راضون عنها. فقد كانت الغلبة للشفافية والشمول واحترام آراء جميع الدول الأعضاء. ومن ثم، فإننا ممتنون إزاء العمل الذي قام به ميسرا العملية، السفيرة تينا إنتلمان، ممثلة إستونيا، والسفير غازي جمعة، ممثل تونس. كما نود أن نعرب عن امتناننا للعمل الذي اضطلع به السفير هارديب سينغ بوري، ممثل الهند في تيسير التوصل إلى اتفاق مرض لنا جميعا في المرحلة النهائية.

يشكل إنشاء كيان جنساني جديد خطوة تاريخية في الوفاء بالالتزامات التي قطعت في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام ١٩٩٥ بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء في العالم. وتجسد مشاركة كوبا النشطة ومقترحاتها المبتكرة خلال التفاوض على الكيان الجديد، الذي نؤيد إنشاءه، تقاليد البلد باعتباره مدافعا عن النهوض بالمرأة.

وشجعت كوبا، إلى جانب لجنة التنسيق المشتركة، معظم المبادئ المنظِّمة للكيان الجديد الواردة في القرار. وندافع، على وجه الخصوص، عن مبدأ العالمية لأن النهوض بالمرأة يجب أن يكون واقعا في كل البلدان وكل المناطق. وخلال المفاوضات، أيدنا إنشاء مجلس تنفيذي جديد باعتباره هيئة تنظيمية للكيان الجديد، الذي سيدعم جهود الدول الأعضاء في الميدان. وفضلا عن ذلك، نشجع التشكيلة الجغرافية العادلة للمجلس على أساس النسبة المئوية الحالية لعضوية الجمعية العامة.

ونأمل أن يضع الكيان الجديد، وفقا لأحكام القرار الذي اتُخذ اليوم، آليات محددة في إطار متابعة مؤتمر بيجين، بما في ذلك التركيز على مسألة السكان المتضررين بفرض التدابير القسرية الانفرادية التي تتعارض مع القانون الدولي.

ومن الأهمية بمكان أن تضمن الاتفاقات الانتقالية استمرارية مشاريع وبرامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة حتى يبدأ الكيان الجديد عمله. وفضلا عن ذلك، لا بد أن يسبق الجوانب المتعلقة بالميزانية العادية للكيان والقواعد المالية التي ستعتمد في ما يتعلق بالأنشطة التنفيذية، تحليل تجريه الهيئات المتخصصة ذات الصلة.

وعلى الرغم من أن القرار يوجه مناشدة واضحة من أجل الاحترام الصارم للأولويات الوطنية للبلدان المتلقية، كان تكييف عمل الأمم المتحدة في الميدان مع هذه الأولويات ونية فرض نماذج واحدة للتنمية والمساعدة سببين محددين للتأخير في المفاوضات التي اختتمناها بنجاح اليوم. وبالنسبة لكوبا، لا بد من أن يكون المقصد الرئيسي للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة هو تحقيق أهداف البلدان المتلقية في احترام صارم للولايات الحكومية الدولية المنشأة وتفادي الانحياز إلى مجموعات محددة من الدول. وفي هذا السياق، فإن الشفافية الكاملة في عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق التابع للأمم المتحدة أمر ضروري.

وأحاطت كوبا علما على النحو الواجب بالطريقة التي اعتمدتها بلدان شقيقة معينة أعضاء في لجنة التنسيق المشتركة بغية الاضطلاع بالعمل في الميدان للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة – أي ما يسمى ”توحيد الأداء“. ومن جانبنا، نولي اهتماما خاصا للتقييم المستقل لهذه الممارسة، الذي سيستكمل في الأشهر المقبلة.

وترى كوبا أن عملية اختيار الخبراء ستكون المسؤولية الحصرية للدول الأعضاء في كل مجموعة إقليمية، بدون تدخل من الأمانة العامة أو من المجموعات الإقليمية الأخرى. ونأمل أن يجري التقييم بالوضوح الذي تستحقه المسألة وأن تتلقى الدول الأعضاء المعلومات اللازمة عن تنفيذ عملية التقييم، ومرجعياتها ونتائجها.

يوجه الجزء الذي يشير إلى التمويل في القرار نداء واضحا لكفالة أن تكون الأموال غير المخصصة في الميزانيات والبرامج والصناديق والوكالات المتخصصة الأساس لعمليات الكيان. ونحن مقتنعون بأن الكتلة الحرجة للموارد التي سيتم حشدها لن تمثل جزء ضئيل من الأموال الهائلة التي تهدر على الأسلحة بجميع أنواعها في العالم اليوم.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد التزام كوبا بتنفيذ القرار وعزمنا الثابت على مواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات في العالم بفعالية.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد كولومبيا البيان الذي أدلت به ممثلة مصر باسم لجنة التنسيق المشتركة للدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز. ونعرب عن امتناننا الخاص للممثلين الخاصين لمصر واليمن ولفريقي بعثتيهما على كفاءة عملهما في تنسيق موقف المجموعتين الرئيسيتين للعالم النامي، الذي سمح لنا بالإسهام بشكل بناء بعناصر أساسية في القرار الذي اتخذناه اليوم (القرار ٦٤/٢٨٩).

ويرحب وفد بلدي باختتام مفاوضات الجمعية العامة بشأن الاتساق على نطاق المنظومة التي جرت على مدى عدة سنوات. ونثق بأن هذا القرار سيسمح لنا بتعزيز إدارة وتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية وتنسيق ممارسات مؤسسية محددة. ونتطلع إلى التقرير الذي طلبناه من الأمين العام عن آليات التقييم المستقلة، وسنتابع التطورات في نموذج ”توحيد الأداء“ وفي البرامج القطرية المشتركة.

وترحب كولومبيا بشكل خاص باختتام عملية إصلاح الهيكل الجنساني وإنشاء كيان جنساني جديد للأمم المتحدة، كيان الأمم المتحدة للمرأة. ونحن مقتنعون بأننا، بإنشاء الكيان، اتخذنا قرارا تاريخيا وخطونا خطوة أساسية صوب تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم.

ويثمِّن بلدي العمل الذي أنجزه حتى اليوم الذين كرسوا أنفسهم للكيانات الأربعة المختلفة التي لديها حاليا ولايات في شؤون المرأة. غير أنه يجب علينا أن نسلِّم بأن الإصلاح الذي اعتمد سيتيح لنا وضع نهاية للتجزئة المؤسسية التي حدت من فرص العمل الجماعي. واليوم نبين أنه يمكن، بالحوار البناء، التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عمليات الإصلاح التي تتطلبها الأمم المتحدة بغية استعادة الاتساق وتعزيز مشاركة كل الدول في عمل المنظمة.

ويوفر الكيان الجديد الذي يجري إنشاؤه فرصة فريدة لزيادة الوعي السياسي بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق الأمم المتحدة والسياق الدولي. إن الهيكل المؤسسي المقرر يكفل استقلالية الكيان في العمليات والسياسات المعيارية المحددة في صكوك وقرارات الأمم المتحدة. كما أنه سيعزز في الوقت نفسه الحوار الحكومي الدولي بشأن جوانب

التعاون التشغيلي والدولي للمسائل الجنسانية من خلال المجلس التنفيذي الجديد.

وتأمل كولومبيا أن يحظى تشغيل الكيان بالموارد المالية والفنية والبشرية اللازمة لتحقيق أهداف إدماج المنظور الجنساني في كل الأنشطة ذات الصلة للأمم المتحدة، ومنح دعم أكبر للدول في جهودها الوطنية، وهو ما سيتيح لنا إحراز تقدم صوب المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم. ونأمل أن يبدي الكيان الجديد قيادة بناءة وفعالة تستند إلى الكفاءة والشفافية والمساءلة، وأن يكون قادرا تماما على احترام المقصد المهم للأمم المتحدة – أي تحقيق التعاون الدولي في المجالات المختلفة لولاياتها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي لكل الممثلين الدائمين الذين قاموا بدور الميسرين في تلك العملية في الدورات الأخيرة للجمعية العامة. ونقدر، بشكل خاص، جهود الممثلين الدائمين لتونس وإستونيا والعمل المتميز للممثل الدائم للهند، الذين مكنت مهاراتهم في الوساطة من حل أهم المسائل في المرحلة النهائية من المشاورات التي استكملناها اليوم.

وتعلن كولومبيا تأييدها للكيان الجنساني الجديد، وتأمل أن تؤيده جميع الدول بحزم كي تصبح المبادئ والأهداف والآمال الواردة في القرار واقعا يعود بالفائدة على كل النساء في العالم.

السيد نتواغاي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): يضم وفد بلدي صوته إلى أصوات البلدان الأخرى في الترحيب باتخاذ القرار ٢٨٩/٦٤ بالإجماع. ونؤيد البيان الذي أدلت به وزيرة الدولة لشؤون الأسرة والسكان في جمهورية مصر العربية باسم لجنة التنسيق المشتركة.

ونود أن نشكر الأمين العام، بان كي – مون، ونائبة الأمين العام، آشا روز ميغيرو، وأنتم، سيدي الرئيس، على ما قدمتموه من إسهامات وتوجيهات قيمة وما أبديتم من التزام تجاه عملية الإصلاح العام. وأود، باسم وفد بلدي، أن أشكر الميسرين، زميلي السيدة تينا إنتلمان، الممثلة الدائمة لإستونيا، والسيد غازي جمعة، الممثل الدائم لتونس، على جهودهما الدؤوبة في توصل الدول الأعضاء إلى قرار توافقي بشأن إنشاء كيان جنساني جديد.

ويأتي القرار بعد ثلاث سنوات تقريبا من المشاورات المكثفة بشأن هيكل الكيان وطرائق عمله. ويسعدني أن أقول إن الميسرين كانا على مستوى التحدي، واستثمرا شخصيا قدرا كبيرا من الوقت والطاقة في بحث القضايا بصورة شاملة والتماس آراء الحكومات وممثلي المجتمع المدني ومسؤولي منظومة الأمم المتحدة من خلال سلسلة مكثفة من المشاورات المواضيعية.

ونحن ندرك أهمية تعزيز هيكل جنساني تابع للأمم المتحدة في النهوض بحقوق المرأة وضرورة تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بغية بناء مجتمعات مستدامة وعادلة ومتقدمة النمو. كما ندرك أن المساواة بين الجنسين شرط مسبق ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي ترحيبا حارا بتأييد الجمعية العامة القوي والتوافقي لإنشاء كيان الأمم للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يسمى كيان الأمم المتحدة للمرأة ويبدأ عمله بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

ونؤمن إيمانا قويا بأن الكيان الجديد سيحدث تحولا مهما في عمل الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وسيمكنها من الاستجابة بشكل أفضل للتحديات وبفعالية أكبر لدعم البلدان في جهودها لتحقيق أهدافها الإنمائية. كما نرحب بأن الكيان سيقدم التوجيه والدعم التقني للدول الأعضاء بشأن المساواة بين الجنسين

وتمكين المرأة وحقوقها، فضلا عن تعميم المنظور الجنساني، من خلال مهامه للدعم المعياري وأنشطته التشغيلية.

وما فتئ التزام بوتسوانا تجاه القضايا المتعلقة بتمكين المرأة يجد الإلهام في انضمامها لاتفاقية القضايا على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبرتوكولاتها، ضمن أمور أخرى. وفي ذلك السياق، وضع بلدي عددا من الصكوك الوطنية المستجيبة للاعتبارات الجنسانية لتوجيه جهوده.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام وفد بلدي الثابت بتعزيز وحماية الحقوق المتساوية للجميع. وما برحنا مقتنعين بوجوب أن نسهم جميعا بقسطنا في اتخاذ الإجراءات اللازمة، على النحو المبين في مسعانا المشترك للوفاء بالأهداف العالمية.

السيدة كافانابو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة باتخاذ القرار ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة بتوافق الآراء. ونؤيد البيان الذي أدلت به الوزيرة مشيرة خطاب، وزيرة الدولة لشؤون الأسرة والسكان في جمهورية مصر العربية، باسم لجنة التنسيق المشتركة لمجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز. ونضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في تهنئة ميسرينا، السفيرة إنتلمان، ممثلة إستونيا والسفير جمعة، ممثل تونس، على الإنجازات التي سجلناها في كل المجالات، ولا سيما في تعزيز الترتيبات المؤسسية لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة كاور (الهند).

لدى اتخاذ القرار، ينبغي أن نحيي إنجازنا في القرار الذي اتخذناه اليوم بإنشاء كيان الأمم المتحدة للمرأة، كيان للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وينبغي أن يشكل إنشاء كيان الأمم المتحدة للمرأة بداية عهد جديد في جهودنا لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي ذلك الصدد، نتوقع أن يكون للكيان الجنساني تواجد قوي في الميدان، وأن تتوفر له موارد أفضل لدعم جهود الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان النامية، في تعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. ونتوقع، أيضا، أن يكفل كيان الأمم المتحدة للمرأة تنسيق واتساق الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار أسرة الأمم المتحدة في الميدان وفي المقر.

وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يحفز إنشاء كيان الأمم المتحدة للمرأة والتوقعات المعلقة عليه الحكومات لتقديم التبرعات لتمكين الكيان من تلبية احتياجات المرأة في الميدان. ونتطلع إلى تفعيل الكيان، ومن ثم نناشد الأمين العام تعيين وكيل أمين عام مختص لكيان الأمم المتحدة للمرأة على سبيل الاستعجال. وفي ذلك الصدد، نرحب أيضا بإعلان الأمين العام اليوم تعيين نائبة الأمين العام للإشراف على الفترة الانتقالية إلى حين تعيين وكيل أمين عام جديد. ومن شأن هذا أن يكفل استمرارية عملية إنشاء الكيان الجديد. أن النساء في الميدان ينتظرن بلهفة هذا الكيان الجنساني. وينبغي ألا نتأخر عليهن أكثر منذ ذلك.

ونرحب، بصفتنا بلدا نموذجيا في مبادرة ”توحيد الأداء“، بأن الأمين العام يحظى بالتشجيع للمضي قدما في طرائق إجراء تقييم مستقل للبلدان النموذجية في إطار المبادرة، ونود أن نشدد على ضرورة التنفيذ العاجل للتقييم المستقل للبلدان النموذجية. كما نرحب بالدعم المقدم من خلال القرار للبلدان التي ترغب في تقديم وثيقة برنامج قطري مشترك لعمل ذلك. ذلك هو الدرب الذي ترغب حكومة تنزانيا سلوكه إذ أنه، من جانبنا، سيزيد تعزيز اتساق برامج الأمم المتحدة على الصعيد القطري. ولذلك نشجع الدول الأعضاء على مواصلة دعم حكومة تنزانيا والبلدان الأخرى الراغبة في عمل ذلك.

وفي الختام، أود أيضا أن أعرب عن التقدير للقيادة التي أبداها رئيس الجمعية العامة والأمين العام ونائبة الأمين العام من أجل الاختتام الناجح للمفاوضات.

السيد كوييو كاميليو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): تؤيد الجمهورية الدومينيكية تماما البيان الذي أدلت به السيدة مشيرة خطاب وزيرة الدولة لشؤون الأسرة والسكان في مصر، التي أخذت الكلمة باسم لجنة التنسيق المشتركة لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

تشارك الجمهورية الدومينيكية الدول الأعضاء فرحتها احتفالا باتخاذ القرار ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، الذي ينشئ كيانا جديدا، وهو هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة لتوحيد العمل الذي اضطلعت به من قبل أربع مؤسسات أخرى. وتنتظر منا ملايين النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم أن نعترف بحقوقهن واحتياجاتهن، وحماية أسرهن ودعمهن، وتوفير العدالة، وفرص التعليم والنمو دون قيد أو خوف، لتبوأن المناصب الهامة في العالم ويتمتعن بفرص متساوية في منازلهن، وصفوفهن الدراسية وعملهن. وتأمل الجمهورية الدومينيكية أن يمكن العمل معهن ولأجلهن من خلال مؤسسة واحدة من تلبية الاحتياجات العديدة التي ظلت دون استجابة لوقت طويل في الكثير من أنحاء العالم.

ولهذا السبب، تنوه الجمهورية الدومينيكية بالأمين العام، ووكيل الأمين العام ورئيس الجمعية العامة وتشكرهم على دورهم القيادي، وكذلك نائب رئيس الجمعية العامة، والممثل الدائم للهند على قيادتنا خلال العملية الصعبة في هذه الأيام القليلة الماضية.

وتعرب الجمهورية الدومينيكية عن تقديرها أيضا للممثلين الدائمين لإستونيا وتونس على عملهما المتفاني والدؤوب في طليعة هذه العملية وعلى تحليهما بروح بناءة طوال العملية، ورؤساء المجموعات الإقليمية على العمل الذي اضطلعوا به وروح المرونة التي أبدوها. ونشكر أعضاء الأمانة العامة، الذين كانت مساعدتهم أساسية لهذه العملية.

يود بلدي أن يشكر بشكل خاص سفيري مصر واليمن، اللذين يمثلان لجنة التنسيق المشتركة، وأعضاء وفديهما، على ما قدموه من تضحيات لا تكل ومن عمل متميز، وعلى مهاراتهم التفاوضية العظيمة، وروح التضامن التي يتحلون بها للدفاع عن مصالح جميع أعضاء مجموعتنا، وتصميمهم على إدراج شواغلنا في النص المعتمد اليوم، وجهودهم التي لا تكل للتوصل إلى إبرام الاتفاقات اللازمة ضمن مجموعتنا ومع الزملاء الآخرين على السواء، وكل هذا مكن من بلوغ هذه النهاية السعيدة.

للجمهورية الدومينيكية تقليد عريق في الكفاح من أجل المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. ولهذا السبب، استضاف بلدي منذ عام ١٩٨٣ مقر المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، موفرا له التسهيلات المادية المناسبة ودعما لا ينقطع، نظرا للاهتمام السياسي الكبير الذي توليه البلدان النامية بالمعهد.

ومن الجمهورية الدومينيكية، اضطلع المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بعمل مهم فيما يتعلق بالتدريب والبحث في الشؤون الجنسانية. وإن لم يكن هذا كافيا، فإن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة يأوي الفرق المعنية بتقديم الدعم التكنولوجي، التي مكنت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من مواصلة عملها بعد أن هدم زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير مرافقها في هايتي. ومنذ ذلك الحين، قام مقر المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بإيواء عمليات تقديم الدعم اللوجستي التابعة لبعثة

الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي لم تتمكن من مزاولة عملها في البلد المجاور.

وتؤمن الجمهورية الدومينيكية بأن إنشاء هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة سيزيد من أهمية المسألة الجنسانية لترتقي إلى المستوى ذاته الذي تحظى به مسائل الأمم المتحدة ذات الأولية، التي تشمل التنمية، وحقوق الإنسان، والسلام والأمن. والجمهورية الدومينيكية على ثقة بأن إدماج ولاية المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ضمن مهام هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة سيكون فعالا، وسيفضي إلى أثر أكبر لعمل التدريب والبحث، مدعوما بموارد سخية يمكن التنبؤ بها ويديره موظفون يتسمون بالكفاءة والبراعة. وتأمل الجمهورية الدومينيكية أن تواصل هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة عمل البحث والتدريب من موقعه الجغرافي في الجمهورية الدومينيكية من أجل الحفاظ على التوازن الجغرافي لحركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين.

إن الجمهورية الدومينيكية واثقة بأن الخبرة والمعرفة اللتين اكتسبهما موظفو المعهد ستلقيان تقديرا من قبل هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة، حيث أنهم يستحقون التقدير النظر في تعيينهم وفق نفس الفئات التي لسائر موظفي الأمم المتحدة العاملين في الوكالات الأخرى، حتى وإن عملوا سنين عديدة على أساس عقود مؤقتة نظرا لنقص الموارد القابلة للتنبؤ بها.

ونأمل أن تُبين الروح التوافقية، التي ساعدتنا خلال عملية التفاوض، أن تحسين منظومة الأمم المتحدة ليس مجرد عملية في الهندسة التنظيمية أو تخفيضات الإنفاق، بل إنه يمكننا بفضل الاتساق تحقيق أحلام ملايين الفتيات والنساء بكفاءة في جميع أرجاء العالم بكرامة ودون تمييز.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): كان من دواعي سرور وفد الاتحاد الروسي أنه شارك في توافق الآراء لاعتماد القرار ٢٨٩/٦٤ المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة. وعلى غرار المتكلمين الآخرين، نشكر الميسرين الحاليين لعملية التفاوض، الممثلين الدائمين لإستونيا وتونس، وسلفيهما في ذينك المنصبين. وإن وفدي مقتنع بأننا ما كنا لنحقق هذه النتيجة دون الحنكة الدبلوماسية والمساعدة اللتين جمعا بينهما على نحو مستمر. ونعرب عن أسمى آيات تقديرنا للجهود التي بذلتها الهند تحت رئاسة السيد بوري التي اتسمت بالروح المهنية العالية والفعالية. إذ نجح في حل مسائل كان يبدو لنا التغلب عليها غير ممكن.

ونرحب كذلك بالإرادة السياسية والروح التوافقية التي أبداها جميع المشاركين في عملية التفاوض، بما في ذلك فرادى الدول الأعضاء ومجموعات الدول. كان هذا متوقعا حيث أن المسألة المطروحة تمثلت في اتساق أداء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المسألة الهامة المتعلقة بضمان المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة.

وينص القرار على عدد من التدابير الهامة تهدف إلى تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة وتفادي الازدواجية. ويأتي إصلاح الهيكل الجنساني في الأمم المتحدة وإنشاء هيئة جديدة مختلطة على رأس تلك التدابير. إن هذه الخطوة هي الأولى من نوعها في جميع جوانبها، حيث أنه لا وجود لهياكل مماثلة ضمن هيكل المنظمة. ونحن راضون عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن هذه المسألة. ونؤمن بأن النتيجة التوافقية ستمكننا من الاضطلاع بمهمة تعزيز فعالية الأمم المتحدة في هذا المجال.

ونؤمن أيضا بأن من بين ما يضمن فعالية أداء الأداة المستقبلية المختلطة هو نطاق ولايتها الجغرافي العالمي الذي سيُغطي

البلدان والمناطق كافة، لأنه ما من دولة في العالم اليوم بمنأى تماما عن انتهاكات حقوق المرأة.

والعنصر المهم الآخر هو مساءلة الأداة أمام الدول الأعضاء. فسيتم استعراض أدائها بعد مرور ثلاث سنوات من اتخاذ القرار. وعليه، فمن المهم تفادي أي تعطيل قد يشوب العمل خلال ما يدعى بالفترة الانتقالية. ويؤمن الوفد الروسي بأن أحكام القرار ستحول دون ذلك.

ونرحب أيضا بالصياغة المتوازنة للقرار فيما يتعلق بإدارة الأنشطة التنفيذية ومواءمة الإجراءات وتمويلهما وتقييمهما. وندعم القرار المتعلق بتعزيز الشفافية والمساءلة في عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في الأمم المتحدة. ونرى أن هذا سيشكل أساسا سليما لتعزيز فعالية التعاون فيما بين الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة البرنامج والتنسيق.

لقد اتخذت خطوة جادة إلى الأمام فيما يتعلق بإجراءات اعتماد برامج قطرية مشتركة. وكان من المهم اتخاذ خيار عملي ويمكن تحقيقه ويؤكد ولاية المجالس التنفيذية للبرامج والصناديق وصلاحياتها. وبالطبع، في الوقت ذاته، يستمر مجلس الرؤساء التنفيذيين في العمل كمنبر لمناقشة المسائل المشتركة لجميع الهيئات على الصعيد القطري، لكن لا بد من أن يحافظ بشكل صارم على مركزه غير الرسمي.

نرحب بالمبادرة الرائدة ”توحيد الأداء“. وسيتوقف الكثير من العمل على الوفاء بدقة بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن إنشاء هيئات تقييمية. نحن على استعداد للمشاركة بفاعلية في وضع الشكل لنظام تقييم مستقل محتمل في المستقبل وطرائقه، مع نطاق عمل مواضيعي يحدد في إطار الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة. ونعتقد أن الاقتراح المقدم إلى الأمين العام سيكفل التوصل إلى اتفاق في إطار الأمم المتحدة ومشاركة جميع الكيانات المهتمة.

ونعتقد أن المناقشة المستقبلية لمسألة تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة ستجرى في إطار استعراض منتظم كل أربع سنوات لأنشطتها التنفيذية، والذي يجب أن نبدأ الإعداد له في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. وبهذه الطريقة، فإن عملية المشاورات بشأن الاتساق على نطاق المنظومة قد وصلت إلى نهايتها.

وأخيرا، إن القرار الذي اتخذناه اليوم ما هو إلا وثيقة حتى الآن. وعندما نأتي إلى ترجمة أحكامه إلى تدابير عملية، فإن فاعليته ستعتمد علينا جميعا. نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولون عن القرارات التي نتخذها وعن فعالية منظمتنا.

السيد سومي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يعرب عن خالص تقديره لرئيس الجمعية العامة، السيد التريكي، وللميسرين السفيرة إنتلمان والسفير جمعة على قيادتهما المتفانية، وصبرهما وجهودهما الدؤوبة، التي قادتنا إلى الاتفاق على قرار اليوم التاريخي ٢٨٩/٦٤. كما نعرب عن تقديرنا للسفير بوري على التزامه وتنسيقه الممتاز خلال المرحلة الأخيرة من المفاوضات. كما نخص بالشكر الأمين العام بان كي – مون ونائبة الأمين العام ميغيرو على قيادتهما القوية. فلولا تلك القيادة، لما توصلنا إلى اتخاذ القرار اليوم.

ويرحب وفدي باتخاذ القرار المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة بتوافق الآراء وبإنشائه لكيان جديد، هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة. وفي الواقع، هذه بمثابة لحظة تاريخية، إذ أن إجراءنا يوحد أربع هيئات منفصلة حاليا ذات صلة بشؤون نوع الجنس ويكفل الاضطلاع بقيادة على مستوى أرفع على يد وكيل للأمين العام. ونأمل أن يعين الأمين العام قائدا للهيئة الجديدة في الوقت المناسب. ولن تألو اليابان، من جانبها، جهدا في دعم هيئة الأمم المتحدة لشؤون

المرأة ورئيسها في سعيهما لتعميم المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة.

وخلال المناقشات بشأن هذه المسألة، كان اقتناع اليابان القوي بأن على منظومة الأمم المتحدة أن توثق الصلات بين مهامها المعيارية ومهام صنع السياسات وأنشطتها التنفيذية. ينبغي أن تجعل المنظومة كل واحدة من العمليتين التصاعدية والتنازلية صدى للأخرى، تعززان بعضهما بعضا من أجل تحسين اتساق عمل المنظمة وفعاليته، بما في ذلك في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

سيتابع وفدي بعناية ويراقب ليرى إن كانت قد تحققت مكاسب كبيرة من حيث الفعالية في تنفيذ هذا القرار الذي اتخذناه بشق الأنفس، وإذا ما كانت الوفورات المحققة يعاد استثمارها في أنشطة برنامجية تهدف إلى معالجة المسائل الحقيقية في الميدان لدعم النساء اللائي يحتجن إلى الحماية والتمكين.

وأخيرا، يحدو وفدي بالغ الأمل في أن يتعاون الكيان الجديد، هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة، تعاونا وثيقا مع الوكالات الأخرى بطريقة تسهم في تعميم المنظور الجنساني والسياسات في كامل منظومة الأمم المتحدة وتعزز اتساق الأنشطة المتعلقة بنوع الجنس التي تضطلع بها مختلف وكالات الأمم المتحدة في الميدان.

السيد إراسوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): على غرار الوفود الأخرى، نؤيد البيان الذي أدلت به معالي الوزيرة مشيرة خطاب باسم لجنة التنسيق المشتركة. نرحب باتخاذ القرار التاريخي ٦٤/٢٨٩، الذي ينشئ كيان الأمم المتحدة الذي طال انتظاره للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة).

بعد أربع سنوات تقريبا من نشر تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة (A/61/583)، وبعد مفاوضات مطولة شارك فيها بلدنا بفعالية في دعمها، تمخضت الجهود المشتركة التي بذلتها الدول الأعضاء والمجتمع المدني عن إنشاء كيان سيمكننا من الاستجابة بفعالية لتطلعات النساء في جميع أرجاء العالم. ونأمل أن تزاول هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة أعمالها بالكامل في أقرب وقت ممكن وأن يقدم الدعم لتمويلها. وندعو أيضا إلى إجراء عملية الانتقال بطريقة لا تمس بلا داع العمليات في الميدان أو الأفراد العاملين في المؤسسات الأربع التي جرى دمجها في هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة.

نود أن نشكر الممثلين الدائمين لإستونيا وتونس بوصفهما ميسرين للعملية، والممثلين الدائمين لليمن ومصر على قيادتهما وإسهاماتهما، والممثل الدائم للهند، السفير بوري، الذي أسهم كثيرا في نجاح المفاوضات. ومن الجلي أن رئيس الجمعية العامة والأمين العام ونائبة الأمين العام يستحقون امتناننا وشكرنا على هذه النتيجة. كما نشكر موظفي صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ومكتب المستشارة الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وشعبة النهوض بالمرأة، وكذلك الخبراء الذين شاركوا في المفاوضات لسنوات عديدة.

ندرك أنه تعين على كل وفد أن يقدم تنازلات، بما في ذلك وفدنا. ونؤمن بأن المصلحة العليا ستسود في نهاية المطاف، وفي هذه الحالة فإن إنشاء الكيان يعود بفائدة لطالما أرادها بلدي، إدراكا منه بأننا نسهم من خلاله في تحقيق اتساق وفعالية وشفافية ومساءلة أكبر لمنظومة الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بالجنس ولإحراز المنظومة التقدم تجاه المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الذي نطمح إليه جميعا.

السيدة روفيروسا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): ترحب المكسيك باتخاذ الجمعية بتوافق الآراء القرار

٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، وتأسيس الكيان الجنساني الجديد، هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة. والولاية الواسعة الممنوحة للكيان وقيادته الضرورية في إعلاء شأن المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة بالكامل سيعطيان زخما جديدا لموضوع يهم الجميع.

وأود أن أعرب عن امتناننا للممثلين الدائمين لإستونيا وتونس على الطريقة التي وجها بها مناقشاتنا وللممثل الدائم للهند، السفير بوري، الذي تمكن، بصفته نائب رئيس الجمعية العامة، من إعطاء العملية الزخم السياسي اللازم لاختتامها. ونتوجه بالشكر إلى جميع الوفود على إسهاماتها وجهودها.

إن إنشاء كيان الأمم المتحدة للمرأة يجسد التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفضلا عن ذلك، فإنه يظهر أن بوسعنا التوصل إلى اتفاق والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة من أجل تحقيق مصلحة مشتركة أسمى. والإقرار بأن المساواة بين الجنسين موضوع ذو نطاق عالمي وإعطاء الأولوية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات مؤشران مشجعان على الأثر الذي سيتركه الكيان الجديد على حياة الآلاف من النساء والفتيات في أنحاء العالم.

وبالعمل على أساس تلك المبادئ وتحديد المجالات المبتكرة لمشاركة الدول، نأمل في أن يدعم عدد أكبر من البلدان الأنشطة التنفيذية للكيان. بيد أن التغيير الجذري لكل شيء أمر غير وارد. وسيكون مفتاح النجاح هو الاستفادة من الخبرة والعمل الممتاز الذي تضطلع به منذ سنوات مؤسسات نموذجية مثل، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن هذه المؤسسات مشهود لها على نطاق واسع بإسهامها في المساواة بين الجنسين في منطقتنا. ونأمل أن يسعى الكيان إلى تعزيز برامجها وإجراءاتها من أجل النساء والفتيات في منطقتنا.

تقف منظمات المجتمعات المدني والمنظمات غير الحكومية في الصدارة دائما بخصوص المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة. ونحن واثقون بأنها ستظل شريكا استراتيجيا للكيان وأنه سيجري تعزيز مجالات الحوار والتعاون بين الدول والمجتمع المدني.

وكما قلنا مرارا، فإن وفد بلدي يعتقد أن من المهم للغاية زيادة الاتساق والفعالية في ميدان العمل الإنمائي للأمم المتحدة. ومن الضروري زيادة فوائد الجهود الدولية الإنمائية إلى أقصى حد، وخاصة في ظل سياق اقتصادي معقد مثل سياق الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية.

ونعتقد أن اتخاذ هذا القرار مؤشر على تطور هام بهذا الخصوص، بالنظر إلى الصعوبات المتأصلة في عملية تحويل نظام معقد. ونحن على اقتناع بأنه في المجالات ذات الصلة، ستسهم المبادئ والولايات الواردة في القرار إسهاما كبيرا في زيادة الاتساق في عمل المنظمة.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): بإنشاء الكيان الجديد المعني بالمسائل الجنسانية، كيان الأمم المتحدة للمرأة، فإننا نصحح خللا حقا. ونأمل أن يثبت أن هذا اليوم يوم تاريخي بالنسبة لنا، وخاصة بالنسبة لأكثر من نصف سكان العالم من النساء اللائي يعانين من تدني فرصهن وإمكاناتهن في الحياة مقارنة بالأولاد والرجال في جميع البلدان. غير أنني أعتقد أنه من الإنصاف أيضا القول إنه يوم تاريخي للنصف الآخر من البشر – هؤلاء الرجال والصبيان الذين يستفيدون من مشاركة الفتيات والنساء المتعلمات والمتمتعات بالصحة في جميع مجالات الأنشطة المجتمعية. وقد كشفت العروض الطوعية للسياسات الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

هذا الأسبوع أنه على الرغم من إحراز تقدم في معظم البلدان، فإن النساء ما زلن محرومات.

والآن، فإننا على أعتاب فترة انتقالية. ويجب منح الكيان الجديد الصلاحيات والموارد اللازمة للسماح له بتلبية احتياجات البلدان وتوقعاتها. وستكون القيادة ضرورية بهذا الخصوص. ونرى أن اختيار وكيل الأمين العام الذي سيرأس الكيان الجديد أمر في غاية الأهمية. ونثق بأن الأمين العام سيسترشد بالمادة ١٠١ من الميثاق وبأننا، نحن الدول الأعضاء، سنساعده في العثور على القائد القوي والكفء الذي نحتاج إليه.

وخلال الفترة الانتقالية، سيكون من المهم للغاية كفالة إمكانية استمرار جميع الأنشطة التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حاليا وألا يترتب على حل البرنامج باعتباره كيانا منفصلا أي انقطاع أو اضطراب في الميدان أو في المقر.

إن النرويج من بين البلدان التي أيدت الهياكل الجنسانية للأمم المتحدة سياسيا وماليا في الماضي، وسنتابع تعيين القيادة الجديدة والعملية الانتقالية ونقيم الكيفية التي يمكننا الإسهام بها والتي سنسهم بها.

السيد غوفيندر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفد بلدي عن تأييده للبيان الذي أدلت به الوزيرة مشيرة خطاب، وزيرة الدولة للأسرة والسكان في جمهورية مصر العربية، نيابة عن لجنة التنسيق المشتركة للدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز.

ويسعدنا أن نلاحظ أنه بعد خمس سنوات من التزام قادتنا باتباع مسارات عمل في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، بوسعنا أن نعلن عن إنجاز هام آخر في إصلاح الأمم المتحدة الجديدة باتخاذ القرار ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، وذلك إضافة إلى إنجازات أخرى مثل إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام. وهذا الجهد الجماعي بشير خير لنا، نحن المجتمع الدولي، حيث يمكننا التطلع إلى ما تبقى من مجالات الإصلاح، بما في ذلك إصلاح مؤسسات بريتون وودز ومجلس الأمن.

وقد أثلج اتخاذ القرار صدورنا حيث أنه يمثل مؤشرا واضحا لنا على أنه سيجري تعزيز عمل الأمم المتحدة بواسطة آلية أكثر اتساقا وتكاملا ومنسقة جيدا، سترصد باستمرار كيفية أدائها لأعمالها عن طريق اعتماد ممارسات أفضل، ستعزز جدول الأعمال الإنمائي بإدماج إطاره الإداري وبزيادة مواءمة تمويله وبرامجه على نحو متسق واستباقي يتماشى مع البرامج والأولويات القطرية وبإجراء تقييمات دورية من خلال اتباع نهج قائم على استخلاص الدروس.

والقرار المتخذ اليوم يشكل إنجازا إضافيا، أولا، بالنسبة للنساء في عالمنا حيث أنه يتضمن إقرارا متأخرا بإعلائه شأن القضايا الأساسية لرفاه المرأة؛ وثانيا، بالنسبة للأمم المتحدة باعتبارها الهيئة التمثيلية العالمية المتكاملة بالشروع في تنفيذ ولاية قوية من أجل المرأة؛ وثالثا، بالنسبة للمجتمع الدولي بتقوية التزامنا بمواصلة تمكين المرأة والنهوض بها وحماية مصالحها.

ونتطلع إلى تفعيل الكيان الجديد في أقرب وقت ممكن ونعول على أن يكون رئيسه نصيرا قويا في مواجهة التحديات والشواغل التي تهم بلايين النساء في جميع أنحاء العالم، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية الملحة مثل الفقر والصحة والتعليم والعنف. كما نتوقع أن يعلي الوكيل الجديد للأمين العام صوت المرأة في المحالين الاقتصادي والسياسي.

وبشأن إدماج الهيئات والبرامج المعنية بالقضايا الجنسانية في الأمم المتحدة سابقا في الكيان الجديد، ندرك أن ولاياتها ووظائفها ستستمر على الصعيد القطري. وأود أن أعرب عن خالص تقدير وفد بلدي لما قامت به تلك الهيئات والبرامج من عمل ممتاز ولما قدمته من إسهامات قيمة في تعزيز مصالح المرأة وشواغلها. وستعمل جنوب أفريقيا بصورة وثيقة مع الكيان الجديد، كيان الأمم المتحدة للمرأة، في تنفيذ ولايته.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير شرحاً للموقف.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١١٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.